الأمم المتحدة

A/55/PV.51

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٥١**
الجمعة، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٧٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب من جميع جوانبها

تقرير اللجنة الخامسة (A/55/529)

مشروع القرار (A/55/L.13)

السيد ليلونغ (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن أولئك الذين تكلموا من هذا المنبر يوم أمس تناولوا العديد من الجوانب الهامة لآفة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتي تتفق السلطات الآن على أنها وباء منتشر ومرعب. وبقلق مماثل نرى مواردنا الاقتصادية والبشرية تتعرض للهلاك ومستقبلنا يتعرض للخطر من جراء الانتشار غير المتحكم به لهذا الوباء. ولقد كان السيد مانديلا محقا عندما أطلق في منتدى دافوس الاقتصادي عام ١٩٩٧ التحذير التالي:

”إن مرض الإيدز يقتل أولئك الذين يعتمد عليهم المجتمع في زراعة المحاصيل، والعمل في المناجم والمصانع، وإدارة المدارس وحكم الأمم والبلدان“.

لقد تم التعرف على الفيروس قبل حوالي ٢٠ عاما. وفي ذلك الحين، لم يعتقد أحد أن مرض الإيدز سيصبح مشكلة عالمية لم يسبق لها مثيل. وطبقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، هناك ٣٤ مليون نسمة مصابون اليوم بالفيروس، وحوالي ٣٠ في المائة منهم – أي ١٠ ملايين نسمة تقريبا – أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما.

وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب يدمر شعوبنا ويتحمل بلدي عبء وطأته بالكامل. وتشير المعلومات التي جمعها مركز غيسكو – وهو معهد هايتي للأبحاث والمعلومات الخاصة بالأورام الخبيثة والالتهابات النفعية – ووزارة الصحة العامة أن ٥ في المائة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-72687 (A)
0072687

من البالغين يحملون الفيروس – ١٠ في المائة من سكان الحضر البالغين و ٤ في المائة من سكان الريف. وفي مناطق عديدة من البلد، أظهرت اختبارات أجريت على البالغين الصغار التي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما أن واحدا من كل ١٢ شخصا يعيش بمرض الإيدز. ونسبة الرجال إلى النساء الذين يعيشون بمرض الإيدز تبلغ تقريبا ١:١، و ٨٠ في المائة من البالغين الصغار الحاملين للفيروس كانوا قد أصيبوا به في سن المراهقة.

والعلاقات الجنسية بدون وقاية بين الرجال والنساء هي من بين الأسباب الرئيسية لنقل هذا المرض. فمن ناحية، تميل الشابات اللائي لا يعرفن بصفة عامة كيف يحمين أنفسهن إلى الاعتقاد بأنهن لسن في خطر، بينما يتخيل الرجال الأكبر سنا أنه لا يمكنهم التعرض للإصابة إذا أقاموا علاقات مع نساء أصغر سنا. وينبغي أن نتذكر أحد المبادئ التوجيهية لبرنامج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي ينص على أنه لكي تحمي النساء أنفسهن ضد الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وعواقبه نحتاج إلى علاج الخلل في علاقات القوة بين الأفراد في المجتمع، والذي يتجلى في إخضاع النساء.

ومما يصيبنا بالقنوط أن البالغين الصغار المصابين بالفيروس عادة ما يكون لديهم أطفال قاصرون أو آباء مسنون يعولونهم. وفي هايتي، فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب ليس مجرد مشكلة صحية، وإنما عقبة اجتماعية واقتصادية وتعليمية ومعنوية وثقافية، نظرا لأنه ينتشر في إطار سياسي واجتماعي – اقتصادي بالغ الضعف. وهذا الوباء يفاقم ببساطة التفاوتات الاجتماعية والفقر الذي يؤثر على الأغلبية العظمى من السكان. وكما يؤكد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، فإن العلاقات بين سياسات التنمية الاقتصادية والفيروس معقدة. وفي كل أرجاء البلد، تظهر البيانات أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب يؤثر على التنمية الاقتصادية ويتأثر بها.

إنها صورة قاتمة وهذه الأرقام تجعل المرء يرتجف. إن وباء الإيدز يسرق منا مستقبلنا بالرغم من أننا نملك وسائل وقف زحفه الوحشي. إنه ليس عدوا تقليديا، ولكنه يحصد ضحايا أكثر من أية حرب. ففي كل ساعة، يصاب ستة أشخاص بالمرض، ويموت ١١٠ أشخاص من الإيدز، وتظهر ١١٠ حالات جديدة بين أولئك الذين يحملون بالفعل الفيروس في بلدنا. وسيصبح أكثر من ١٥٠ طفلا هايتيا أيتاما بحلول نهاية العام – وهذه الإحصائية يمكن أن تتضاعف بحلول عام ٢٠١٠.

وحكومة بلادي إدراكا منها بخطورة الوضع وإلحاحيته، قامت بسلسلة من المبادرات التي تشمل قضايا متعلقة بتعليم المرأة، وتنظيم تناسل الأسرة، والاغتصاب والإيذاء الجنسي، ودعارة الأطفال والمخدرات. كذلك شددت حكومتنا، ومعها ممثلون معنيون للمجتمع المدني، على الدور الذي ينبغي أن يقوم به الإعلام في منع الإيدز وفي تعليم الجماهير. ولقد تم البدء ببرامج تعليمية لتوعية الأشخاص إزاء المرض ولتبين لهم كيفية انتشاره وكيفية الوقاية منه. وأقامت برامج محلية أنشئت مع منظمات غير حكومية مراكز تعليمية تقدم فيها حلقات دراسية عن معرفة القراءة والكتابة والصحة وتنظيم الأسرة والتوعية عن الإيدز بين الشباب والأمراض المنقولة عبر الجنس. كذلك يتم توزيع رفالات في هذه المراكز.

وبالإضافة إلى هذا النوع من المبادرات، التوجه الحالي هو استخدام الأماكن العامة التقليدية، مثل الكنائس والمدارس ومراكز التجمعات من أجل زيادة الوعي. ومركز

غيسكو الذي أشرت إليه من قبل كان أول مؤسسة في البلدان النامية وثاني مركز في العالم لمعالجة ضحايا الإيدز. واليوم، ومع مراكز أبحاث في البرازيل وترينيداد وتوباغو، تجرى دراسات لإيجاد لقاح للإيدز. ولقد طور المركز علاجا للسل عند مرضى الإيدز توصي به الآن منظمة الصحة العالمية. ويعرف العقار المستخدم باسم ''عقار السل للفقراء''. ولقد تم مؤخرا تقدير العمل الحثيث للدكتور جان ويليام بابي في حفل توزيع جوائز نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

وهايتي، مثل بلدان أخرى عديدة أتلفها الإيدز والفقر، تحتاج مساعدة المجتمع الدولي لدعم مبادراتنا المحلية. ومن هذا الإطار كنا قد أطلقنا مبادرة لتجديد الشراكة والتضامن الدولي لمواجهة هذه المأساة الإنسانية، والتي نقف نحن فيها، للأسف، كممثلين ومتفرجين. لذلك فنحن نؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة حول فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب بغية وضع استراتيجيات واتخاذ تدابير لمكافحة هذا البلاء. ولن يتيح لنا التغلب عليه إلا جهد عالمي.

ولكل هذه الأسباب، ووعيا بالحاجة إلى كسر مؤامرة الصمت حول الإيدز، يسر هايتي أن تنضم إلى وفد أوكرانيا في تقديم مشروع القرار بشأن إجراء الأبحاث على هذا البلاء المفزع ومنعه والتعبئة لمكافحته.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أصبح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسألة صحية خطيرة تهدد بعكس مسار إنجازات جيل في إنجازات التنمية البشرية، ويتحول الآن إلى أزمة اجتماعية على نطاق عالمي. فهو يهدد توازن العمالة المنتجة وسبل رزق الأفراد في كل قارة، مما يجعله مشكلة عالمية لم يسبق مثيل لضخامتها ونطاقها من حيث عواقبها على النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والسلم والأمن الدوليين.

ومنذ ظهور فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأول مرة، انتشر انتشارا هائلا، وبخاصة في أفريقيا. ويوجد في أفريقيا حوالي ٢٤,٥ مليون نسمة مصابين بالفيروس، من عدد المصابين في العالم كله، ويقدر بأكثر من ٣٤,٥ مليون نسمة. وهذا يعني أن الآثار الديمغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية للإيدز، فضلا عن آثاره على الأمن الوطني في بلداننا، هي آثار جسيمة. فالوباء يستنفد طاقاتنا ويتطلب منا أن نحول مواردنا الشحيحة من مساعينا الإنمائية إلى الأنشطة المتعلقة بالإيدز.

ويؤثر الإيدز على كل مجموعة اجتماعية في مجتمعاتنا، وهو يودي بأرواح مواطنينا. والإيدز لا يميز، إلا أن الصغار هم أكثر ضحايا هذا المرض. ولما كان هذا القطاع من السكان يشكل الأيدي العاملة الماهرة في أية دولة، فمن الصعب أن نبالغ في تأكيد آثار فقدان صغار السن على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتزايد بصفة مستمرة عدد الأطفال الذين يصيبهم الإيدز أو يجعلهم أيتاما. وبإيجاز، يشكل الإيدز تهديدا خطيرا على أجيالنا في الحاضر والمستقبل، وبالتالي على بقاء البشرية نفسه.

ومسؤولية توفير الحلول تتطلب نهجا شاملا على جميع المستويات، وقبل كل شيء، لكي نكافح الإيدز مكافحة فعالة، يجب أن ننشئ شراكات بين الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع التجاري، والمواطنين، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والجماعات النشطة في مجال الإيدز. وينبغي للمجتمعات المحلية والحكومات أن تعمل معا لإيجاد حل. واعترافا بهذا الواقع، رسمت الحكومة الحالية في بلادي سياسة شاملة

جديدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تستهدف تهيئة بيئة مؤاتية للشراكة المعززة بين الحكومة، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي لمكافحة المرض. وقد أنشأت حكومة إثيوبيا الاتحادية مجلسا وطنيا برئاسة رئيس الجمهورية لرصد تنفيذ برنامج يستهدف تعبئة جميع قطاعات المجتمع. ومع ذلك، لا غنى عن الدعم والمساعدة الدوليين لكي تنجح جهودنا، وهذا صحيح بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية الأخرى أيضا.

ووباء الإيدز هو السبب الرئيسي في الوفيات في أفريقيا. والآثار الاقتصادية – الاجتماعية لهذه الحالة مدمرة ومنتشرة على نطاق واسع على نحو يتجاوز الشواغل المتعلقة بالصحة وعواقبها المباشرة. والدراسات التي أجراها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة العمل الدولية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، تؤكد الآثار الواسعة النطاق لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التنمية، وكيف أنه يقوض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي أحرزت بعد جهد. ومعدل العمر المتوقع، الذي تعدى ٦٠ عاما في بعض مناطق أفريقيا، يجري التنبؤ بأنه سيهبط إلى أقل من ٤٠ عاما بحلول عام ٢٠١٠.

وكما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، الصادر في تموز/يوليه، فإن الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية التي يتمخض عنها الإيدز في أفريقيا تهدد الاستقرار السياسي، وبالتالي تؤثر على توقعات السلم والأمن في القارة.

وإزاء هذه الخلفية، نرحب بمشروع القرار، ونقدمه بعنوان ”استعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب من جميع جوانبها“، الذي ستقرر الجمعية العامة بمقتضاه أن تعقد دورة استثنائية عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ونشكر وفد أوكرانيا على عرضه هذا المشروع. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ستضع البرنامج اللازم لتعبئة الدعم السياسي الواضح والمستمر على أرفع مستوى، مما يؤدي إلى تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين في مكافحة آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فضلا عن ذلك، ونظرا للتحدي الخطير الذي يشكله هذا الوباء، سيكون للدورة الاستثنائية دور حاسم في تدعيم متابعة ورصد الآليات على الصعد الوطنية، والإقليمية، والعالمية. وتحقيقا لهذا الغرض، من اللازم كذلك أن تعتبر الدورة الاستثنائية عملية تبنى على أساس ما عقد من مؤتمرات وما اتخذ من مبادرات على الصعيد الدولي مؤخرا.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن يصدر عن الدورة الاستثنائية بيان وخطة عمل واضحان، يتفقان والإجراءات الدولية المطلوبة للتصدي للتحدي الذي يشكله وباء الإيدز. ويجب، بصفة خاصة، أن تتضمن هدفا واضحا بتخفيض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وأهدافا للوقاية، وأن تحدد الشراكة العامة – الخاصة المطلوبة، والتدابير العملية التي يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تتخذها لكي تعمل مع صناعات الأدوية لديها ومع الشركاء الآخرين على تطوير علاج ولقاح لفيروس نقص المناعة البشرية يكون فعالا ويقدر على شرائه.

ونعتقد أن الدورة الاستثنائية ستتيح فرصة للمجتمع الدولي لكي يبذل الجهد اللازم للتصدي للتحدي الذي يشكله وباء الإيدز في العالم بأكمله، وفي أفريقيا على وجه خاص. ويجب بذل الجهود على نطاق أوسع إذا كان للاستجابة أن تلبي الاحتياجات. وتكمن الإجابة في نظر كثيرين في الشراكة الدولية التي نتوقع من هذه الدورة الاستثنائية أن تعززها بحماس.

ولقد استمعنا إلى بيانات قوية أدلي بها أثناء مؤتمر قمة الألفية الذي عقده مؤخرا قادة البلدان الصناعية الرئيسية، مفادها أنهم ملتزمون بالمساعدة على القضاء على وباء الإيدز. وبعد ظهر أمس تحديدا، وعلى سبيل المثال، أكدت فرنسا التزامها من جديد. وفي الماضي أدت هذه الالتزامات إلى إعادة بناء بعض البلدان في أوروبا الغربية وشرق آسيا، فعليا بعدما دمرت بالكامل. فإذا ظهرت التزامات مماثلة اليوم على أساس عالمي، لن يكون هناك شك في تمكننا من إزالة تهديد الإيدز من العالم.

السيد أكاساكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتحدى جميع التنبؤات. والآن، بعد وفاة أكثر من ١٦ مليون نسمة، وإصابة ٣٤ مليون نسمة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يهدد الوباء الأمن البشري في مناطق كثيرة في العالم. وقد وصل إلى نسب مدمرة بصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يبلغ عدد المصابين أكثر من عُشر السكان البالغين في ١٦ بلدا، ويعيش بالفيروس شخص بالغ من كل خمسة أشخاص في سبعة بلدان.

ويودي الإيدز بحياة الأشخاص من جميع قطاعات الدنيا – الصغار والكبار، والأغنياء والفقراء، والرجال والنساء والأطفال. وحياة الأسر، وحياة أكثر من ١١ مليون يتيم بسبب الإيدز من ضحايا هذا الوباء أيضا. وفضلا عن ذلك، تقضي آفة الإيدز في كثير من البلدان النامية على المنجزات التي حققتها أثناء العقود القليلة الماضية من خلال جهودها الدؤوبة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خسائر فادحة في الأرواح فيما بين الفقراء بشكل خاص. وتؤدي التباينات في حدة الفقر وبين الجنسين إلى زيادة خطر العدوى، كما أن المرض يؤدي بدوره إلى زيادة الفقر. هذه الحلقة المفرغة يتعين علينا أن نكسرها.

وتتطلب الحالة الراهنة اعترافا أوضح بخطورة هذه القضية على كل الصعد. كما تتطلب قيادة سياسية أقوى لمكافحة المرض لدى أشد البلدان تضررا منه. وتدل التطورات الأخيرة في بعض بلدان أفريقيا وآسيا على أنه حيثما وجدت تلك القيادة السياسية القوية فإن الحالة تأخذ في الاستقرار والتحسن. إلا أنه نظرا لضخامة حجم المشكلة، فإن الجهود التي تبذلها تلك القيادات يجب أن تستكمل بقدر أكبر من الدعم والتعاون والمساعدة من المجتمع الدولي، لأنه ما من بلد في العالم يستثنى من التعرض لهذا الوباء.

وفي مؤتمر قمة أوكيناوا لمجموعة الثمانية الذي عقد في تموز/يوليه من هذا العام في اليابان، أولي اهتمام ذو أولوية لهذا الوباء ولغيره من الأمراض المعدية والطفيلية، والتزم المشاركون في المؤتمر بالعمل معا ومع كل الشركاء ذوي الصلة من أجل تحقيق الأهداف البالغة الأهمية التي حددتها الأمم المتحدة بما في ذلك خفض معدلات الإصابة بهذا الوباء بين الشباب بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وهذا هو الهدف الذي اتفق عليه في اجتماع القاهرة + ٥ في العام الماضي والذي أعيد التأكيد عليه في الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر قمة الألفية.

وتولي اليابان من جانبها أولوية عليا في سياستها متوسطة الأجل للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها في ميدان مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من قضايا السكان العامة. وفي هذا الصيف، أعلنت اليابان عن مبادرة أوكيناوا بشأن الأمراض المعدية، التي تنطلق مما تم إنجازه في إطار المبادرة الخاصة بالقضايا العالمية

المتعلقة بالسكان والإيدز، التي بدأت في عام ١٩٩٤ وستستكمل بنهاية السنة المالية اليابانية، أي في آذار/مارس ٢٠٠١. وبموجب مبادرة أوكيناوا الجديدة، تستهدف اليابان صرف ما مجموعه ٣ بلايين دولار خلال الأعوام الخمسة القادمة لتعزيز المساعدة المقدمة لاتخاذ تدابير ترمي إلى مكافحة هذا الوباء وغيره من الأمراض المعدية والطفيلية، وتحسين خدمات الصحة العامة، وتطوير شبكات البحوث، ودعم التعليم الابتدائي والثانوي، وتوفير فرص الحصول على المياه الآمنة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ليلونغ (هايتي).

وفي سياق متابعة المبادرة التي اتخذت في أوكيناوا، تقوم اليابان حاليا بالتخطيط لاستضافة مؤتمر دولي معني بالأمراض المعدية يعقد في أوكيناوا أيضا في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وسيناقش المشاركون في هذا المؤتمر، ضمن جملة أمور، سبل ووسائل ترجمة التزاماتهم السياسية إلى أنشطة تعاونية من شأنها أن تحقق نتائج ملموسة.

وتتجاوز جهود اليابان في هذا المجال ما ذكرته توا. وقد يجدر التذكير بأن اهتماما جادا قد أولي لقضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية الذي عقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وبعد ذلك بقليل، أعلنت اليابان أنها ستقدم نحو ٩٠ بليون ين، أي ما يوازي ٩٠٠ مليون دولار في شكل منح تقدم خلال الخمس سنوات من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٤ في مجالات تشمل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الطبية في أفريقيا. وقد تم حتى الآن صرف ٣٢ بليون ين في شكل معونات قدمت كمنح، منها ٩,٧ بليون ين – أي حوالي ٩٧ مليون دولار – في شكل خدمات صحية وطبية، ونحن نعتزم استخدام قسم كبير من هذه المنح لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا.

واليابان، اعتقادا منها بأنه من المفيد للبلدان النامية أن تتقاسم خبراتها ويتعلم بعضها من بعض، فإنها ما فتئت تشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب كنهج أساسي لمتابعة نتائج مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية. ومن بين الأنشطة العديدة التي قامت بها في هذا الصدد، الحلقة الدراسية حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي نظمتها حكومة اليابان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بنقص المناعة البشرية/الإيدز والتي عقدت في طوكيو أمس وأمس الأول. ويحدونا الأمل في أن تستفيد البلدان الأفريقية المشتركة في هذه الحلقة الدراسية من تجارب البلدان الأخرى، بما في ذلك بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، وأن تتعلم كيف يمكنها أن تشجع بنفسها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال مكافحة هذا الوباء.

وبالنظر إلى الضرورة الملحة للتصدي لهذه القضية، فإن اليابان تؤيد عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بهذا الوباء في حزيران/يونيه من العام القادم. ويحدونا أمل قوي بأن العملية التحضيرية لتلك الدورة الاستثنائية، والدورة نفسها ستكونان مفتوحتين لكل من يستطيع المساهمة في مساعينا الرامية إلى منع انتشار هذا المرض، وضمان توفير الرعاية الكافية، وإيجاد علاج ناجع للمصابين بهذا الوباء. ونأمل أيضا في ألا تلجأ هذه الدورة الاستثنائية إلى التفاوض لمجرد التوصل إلى نص من أجل النص ذاته، بل أن تكون بالأحرى عملية هامة لحث الحكومات والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات الأمم المتحدة، والمصابين بمرض الإيدز على الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها والعمل معا لاتخاذ إجراءات متضافرة. وتتطلع اليابان إلى المشاركة

بنشاط في الدورة الاستثنائية وكذلك في العملية المقبلة المفضية إلى عقد تلك الدورة.

السيد بواسون (موناكو) (تكلم بالفرنسية): لقد تولى ممثل أوكرانيا عرض مشروع القرار A/55/L.13 الذي تشارك إمارة موناكو في تقديمه. ونحن نهنئ السيد أوليه هبراسيمنكو على الكفاءة المهنية التي أدار بها المشاورات وأسفرت عن اجتماعنا اليوم لنقرر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من جميع جوانبها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويسر وفد بلادي أن الدول الأعضاء قد قررت عقد هذه الدورة في العام المقبل، نظرا لأن الوقت عامل جوهري.

والإيدز أكثر من مرض وبائي، فهو كارثة إنسانية حقيقية. وليس من الضروري تعداد الإحصائيات المزعجة التي تدلل على انتشار المرض على نطاق واسع. فنحن نعرفها جميعا. ومن ناحية أخرى، يبدو من الأهمية بمكان أن نذكر أن مكافحة هذا الوباء الخطير تمثل أحد التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين. ولا بد للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لإزالة هذا الخطر الذي يتهدد مستقبله ويتهدد الإنسانية بأسرها. ونحن نعي ذلك بشدة.

وقد أصبح المجتمع الدولي واعيا بهذه الحالة الملحة. فإعلان الألفية، لا سيما الفقرات ١٩ و ٢٠ و ٢٨، وقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، وقرار الجمعية العامة ٥٤/٢٣٨، اللذان شاركت موناكو في تقديمهما، تشهد على ذلك وتمثل مصدرا ثمينا من مصادر التشجيع.

وأود أن أؤكد أولا على الحالة البالغة الخطورة التي تجد القارة الأفريقية نفسها فيها، تلك القارة التي يباد سكانها بلا هوادة. فعلى مدى العقد الماضي، تحولت أمم أفريقية عديدة إلى ناحية الديمقراطية، واضطلعت بإصلاحات اقتصادية، ونمت أسواقها، وخصخصت أنشطتها الاقتصادية وثبتت عملاتها. ولكن هذه الإنجازات تتعرض لخطر شديد بفعل انتشار هذا الوباء. فالإيدز يؤثر على العمال والمدرسين والقضاة والمحامين والموظفين المدنيين والعسكريين وعلى جميع القوى الوطنية الحيوية. وهو يدفع بالملايين من الأيتام إلى الشوارع أو يتركهم، في أحسن الأحوال، في رعاية أجدادهم أو رعاية الهيئات الاجتماعية التي غالبا ما تحمل عبئا يفوق طاقتها. وهو يهدد الاستقرار الذي تمتعت به مناطق معينة في الآونة الأخيرة وإن كان استقرارا هشا. وهو ينطوي على خطر يتمثل في توسيع نطاق ما يتولد عن الصراعات الجارية من عواقب مأساوية بالفعل. ومكافحة الإيدز في أفريقيا تعني العمل من أجل السلم والأمن الدوليين.

كما أود أن أركز الانتباه على الحالة التي تثير نفس القدر من الجزع في أوروبا الشرقية، حيث توجد للأسف زيادة ضخمة في عدد الإصابات، لا سيما في صفوف من يستعملون المخدرات بطريق الحقن.

وبصفة عامة، يبدو من الضروري ألا نعزل مكافحة الإيدز عن السياق الأعم الخاص بتطوير الأنظمة الصحية وتحسينها. ويجب تقديم الرعاية وعلاج المتابعة للمرضى، الأمر الذي يعني تدريب الأطباء والممرضين وتدريب المزيد من الأخصائيين الاجتماعيين. فضلا عن فتح المزيد من العيادات والمنظمات الأهلية. وعلى سبيل الاستعجال، لا بد أن نقلل أيضا من حالات نقل المرض من الأمهات إلى الأطفال، لا سيما بالاستعمال الوقائي للعقاقير المضادة لارتجاع الفيروس، وبإجراء الولادات القيصرية عند الضرورة، وبعدم إرضاع الطفل طبيعيا. ولا بد أيضا من إحراز تقدم في مجال تحسين جودة التشخيص.

وينطبق الأمر بالمثل على التعليم، لا سيما تعليم الفتيات والنساء. ويبدو من الضروري أن تصبح الفتيات واعيات بالأخطار التي تمثلها أنواع معينة من السلوك الجنسي الخطر وينبغي لهن معرفة الوسائل المتاحة للوقاية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل على وجه السرعة إتاحة هذه الوسائل الوقائية للجميع بأسعار رخيصة، وذلك بدعم تدابير معينة من قبيل توريد إبر المحاقن والرفالات، بما فيها الرفالات الأنثوية لأشد المناطق تضررا، ولا سيما المعزولة منها.

وأود أن أركز على مسألة إمكان الحصول على العقاقير الطبية. وإنني أثني على مبادرة فرنسا، التي نظمت في نيسان/أبريل الماضي إحاطة إعلامية مفيدة للغاية لتشجيع جميع الخطوات الرامية إلى تعزيز إمكانية حصول الأشخاص المصابين في البلدان النامية على العلاج. وعقد مؤتمر في القريب العاجل عن إمكانية الحصول على العقاقير من شأنه أن يكمل ويعزز مبادرة الجمعية العامة لمعالجة هذه المأساة ككل، وللسماح بزيادة إمكانية الحصول على العلاج.

وتعتقد إمارة موناكو أننا بحاجة إلى التصرف بسرعة في هذا الصدد، لأنه لا يمكن تحقيق شيء دون أن تسهم شركات الأدوية إسهاما فعالا، الأمر الذي لا بد وأن يسمح بتيسير إمكانية الحصول على العقاقير، وتيسير إنتاج العقاقير المشابهة للعقاقير الأصلية. ولا بد أيضا أن نكفل، بدعم من المجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني، علاج المتابعة للمرضى على الطبيعة لكي يمكن النظر على النحو الواجب وبصورة فعلية في القيود الهامة المتصلة بتعاطي العقاقير. ولتحقيق ذلك، يمكن النظر في تيسير التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة ببراءات الاختراع والملكية الفكرية، مع الاحترام التام للمصالح المشروعة لشركات الأدوية، التي يمثل لها البحث واستحداث عقاقير جديدة تكاليف واستثمارات كبيرة على الدوام.

ومثلما يذكر مشروع القرار عن حق، يبدو من الضروري ربط هذه الشركات بالعملية التحضيرية للمؤتمر بهدف تحديد مواعيد نهائية واقعية لصنع الأدوية المناسبة وتوزيعها. ومما لا شك فيه أن المعركة التي نوشك على كسبها، وهي معركتنا ضد شلل الأطفال، بفضل التزام هيئة دافنيس ومعهد باستير، تبين لنا الطريق الواجب اتباعه لمكافحة الإيدز.

ووفقا لمشروع القرار الذي سنعتمده في القريب العاجل، يأمل وفد موناكو أن يتولى رئيس الجمعية العامة خلال العملية التحضيرية دورا قياديا وأن يكون مشروع خطة العمل الذي سيقدم إلى الدورة الاستثنائية للنظر فيه واقعيا وفعالا.

وبالمثل، يرحب وفد موناكو بالرأي الداعي إلى عقد اجتماعات موائد مستديرة خلال الدورة الاستثنائية، الأمر الذي سيسمح بتناول جوانب معينة من المشكلة بصورة متعمقة تثري أعمالها إثراء شديدا، لا بفضل اشتراك الدول وحدها بل وبفضل اشتراك فعاليات من المجتمع المدني، لا سيما منظمات الأشخاص المصابين ومن المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر والقطاع الخاص، الذي يشمل بطبيعة الحال شركات الأدوية.

وأخيرا، يثني وفد موناكو على الأعمال التي أنجزها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يستهدف التوعية بمبادرات المنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ووفدي، إذ يدرك أهمية المهمة التي يضطلع بها ذلك البرنامج وصعوبة تلك المهمة، يعتقد أن من الضروري أن يستفيد ذلك البرنامج من الدعم

المتزايد والجهود المضاعفة لكي تتزايد فعالية التنسيق بين مختلف المؤسسات التي تكرس جهودها لمكافحة هذا الوباء.

ولقد بلغت الحالة درجة من الخطورة جعلت التعاون الحقيقي والالتزام التام من كافة الأطراف المعنية السلاح الفعال الوحيد لمكافحة انتشار هذا الوباء. ولا بد أن نستنبط خطة استراتيجية كاملة، تضم جميع فعاليات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية. وفي الوقت نفسه لا بد أن ننشئ أيضا برنامجا محددا للتمويل، يتعين بالضرورة على المجتمع الدولي أن يبذل لأجله جهدا لم يسبق له مثيل.

إن العالم، وقد ساوره الانزعاج والقلق، يتوقع من الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي، وعلينا ألا نخيب آمال العالم. وأمامنا أشهر قليلة للإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة وضمان نجاحها الحيوي، الذي يمثل الآن، وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة لتمكين كل مجتمع في الشمال وفي الجنوب، من إمعان الفكر في قضية بناء مستقبل أفضل.

السيد يوسف أحمد (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي بإدراج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في جدول أعمال الجمعية العامة بوصفه بندا من بنودها ونعتقد أنه من الحتمي أن تجري الأمم المتحدة مداولات حول برنامج عمل شامل بشأن هذا الوباء.

لقد أصبح مرض الإيدز الآن مشكلة عالمية و لم يعد مجرد أزمة صحية عابرة ولكن أزمة تتعلق بالتنمية أيضا. وتسلم ماليزيا بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز له آثار مدمرة على حياة الأفراد والأسر والمجتمعات وعلى اقتصادات الأمم أيضا. ويصبح على نحو متزايد خطرا أمنيا يهدد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الكامل للبلد. وهو يضعف إمكانات وتوقعات الأجيال والأمم، ويهدد بالقضاء على مكاسب التنمية التي تحققت في نصف قرن من الزمن تقريبا. ولذلك، فمن الملائم والمناسب أن يكون الكفاح ضد الإيدز على النطاق العالمي فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به احتواء هذا الوباء والقضاء عليه في آخر الأمر.

ولقد اتخذت الأمم المتحدة الخطوة الصحيحة عندما اعتمدت النهج المبتكر بجميع الوكالات المختلفة اللازمة للتصدي للعناصر المتعددة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لتشكل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. هذا الجهد المتضافر لازم لاستغلال جهود الأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن لمساعدة البلدان على التصدي لآثار مرض الإيدز على الأسرة والمجتمعات والاقتصادات المحلية. ويؤيد وفد بلادي تأييدا قويا عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في العام المقبل لاستعراض مشاكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع جوانبها. حتى نضمن مناقشة الموضوع على نحو شامل بقدر الإمكان فإن وفد بلادي يرحب بمشاركة جميع الأطراف المعنية والمتضررة في المراحل التحضيرية، وفي دورة الجمعية العامة.

ومنذ ظهور وباء الإيدز لأول مرة قبل عقدين يتعمق الأثر العالمي للمرض. والإحصاءات المتاحة خطيرة وتزداد خطورتها عندما نكتشف، في نظرة سريعة، أن الذين يصيبهم هذا الوباء على نحو أشد هم الشباب ما بين ١٥ و ٤٩ سنة وهو الوقت الذي يكون فيه المرء في أكثر سني عمره إنتاجا. والذين ماتوا نتيجة لإصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعددهم ١.١ مليون نسمة تركوا حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من الأطفال الذين أمسوا يتامى. ويصيب الإيدز أيضا الشباب الأصغر سنا، ويصاب نصفهم قبل سن ٢٥ عاما. وإذا لم نتمكن من القضاء على هذا الوباء فإنه سيقضي على الأجيال القادمة في العالم.

ويلقي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على الصلة الوثيقة بين الفقر ومرض الإيدز الذي لا يزال ينتشر في المناطق الفقيرة على نحو يدعو إلى الجزع. والواقع أن ٩٥ في المائة من الذين يعانون من هذا المرض يعيشون في البلدان النامية. والإيدز مرض يؤدي إلى إفقار الشعوب ويضرب قطاعات الشعب القادرة على تنمية البلاد. كما أنه يعطل البرامج الاقتصادية العالمية لأن البلدان التي تعاني من هذا المرض تصبح أكثر فقرا لأنها لا تملك القدرة على توفير العلاج للمصابين. والنتيجة النهائية لذلك هي أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين الشمال والجنوب تزداد اتساعا. ومن ثم هناك حاجة إلى أن تقوم البلدان المتقدمة النمو الأكثر غنى تحقيقا لمصالحها الشخصية الواضحة، إن لم يكن لمجرد حب الخير للغير – بإتاحة المزيد من الموارد لتخفيف آثار المرض في البلدان النامية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال برامج المعونة الاقتصادية عن طريق توفير الأدوية الضرورية اللازمة لمعالجة المصابين بالإيدز. ويمكن لشركات الأدوية الضخمة، بل وينبغي لها، أن تقوم بدور في تخفيض أسعار هذه الأدوية، أو بالسماح بإعطاء ترخيص إلزامي لهذه الأدوية التي تنقذ الأرواح.

ويمثل مرض الإيدز أيضا مشكلة تتعلق بالجنس، لأن عدد النساء اللواتي يصيبهن المرض، يزيد بسرعة على عدد الرجال المصابين به. وهناك حاجة إلى أن تركز على الاحتياجات الخاصة بالمرأة في منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلى العناية بها ومعالجتها. وهناك حاجة إلى تعزيز إمكانية التعليم، والاختبار والحصول على المشورة والعناية والعلاج بغية تلبية احتياجات النساء والبنات. ويجب أن يكون هناك تدخل طبي معزز ميسور الثمن لتقليل عناصر المخاطرة المرتبطة بانتقال الإيدز من الأمهات إلى الأطفال، والتي تتناول احتياجات الأمهات واحتياجات الأطفال حديثي الولادة.

إن المكافحة الدولية الأولية ضد مرض الإيدز، والتي ركزت على الرعاية الصحية والطبية لم تحقق إلا نجاحا محدودا. كما أن استخدام المعلومات والتعليم ووسائل الاتصال كأدوات لمنع المرض لم يتبعه أية تغييرات سلوكية. ولذلك فإن المشروع الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة باستخدام نهج ثقافي حيال مرض الإيدز حتى يمكن التوصل إلى أكبر قدر ممكن من الفاعلية والاستمرارية في منع المرض وفي رعاية المصابين به من خلال الفهم الأفضل لدوافع الأفراد وتحفظاتهم، يستحق التأييد. هذا النهج الثاني سيراعي المراجع والموارد الثقافية لمختلف السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). والفهم الأفضل للعلاقة بين الثقافة وانتشار الأمراض المعدية مثل الإيدز يمكن أن يسهم في وضع استراتيجيات أكثر فعالية للقضاء على هذا الخطر المميت.

ويرى وفد بلادي أن شعار الحملة العالمية لمكافحة الإيدز ''الإصغاء والتعلم والعيش'' مناسب تماما وينبغي أن نشجع المجتمعات في جميع أنحاء العالم على أن تشارك في إجراء اتصالات مفتوحة لمكافحة المواقف الثقافية التي تقف عقبة في سبيل مكافحة الإيدز. ويجب أن نتخلى عن ثقافات الصمت والخجل من المناقشة الصريحة لإساءة استخدام الجنس والمخدرات وذلك عندما يكون من الواضح أن الانفتاح والمشاركة يمكن أن يسهما في المكافحة. ونشر المعلومات يمكن أن يسهم في القضاء على التمييز ضد الأفراد المصابين بالإيدز بسبب جهلهم بكيفية انتقال المرض. والوصمة الاجتماعية التي ترتبط بالأشخاص الذين يعيشون مع هذا المرض، سواء الأشخاص المصابين أو أسرهم أو مجتمعاتهم أيضا، تعتبر الحاجة الأكبر لمنع انتشار المرض لأن كثيرين يعارضون إجراء اختبار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو السعي إلى العلاج المبكر. ولهذا السبب هناك حاجة إلى بدء نهج منسق متعدد الأوجه لحث وإثارة

الحكومات والرأي العام ولتعزيز الرعاية الصحية والتعليم على جميع مستويات المجتمع.

وماليزيا، مثل بلدان أخرى كثيرة، غير مستثناة من مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). والتقديرات الرسمية لعدد المصابين بالإيدز في ماليزيا يبلغ حوالي ٣٤ ٠٠٠ شخص، وأن ٩٦,٥ في المائة منهم من الرجال. ومن بين المصابين هناك ٧٦,٤ في المائة يدمنون تعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الأوردة. ولئن كان هناك تحرك بالفعل لمواجهة الوباء دون هوادة على أعلى المستويات فإن خطر الإيدز لا يزال غير منظور بالنسبة لغالبية الشعب الماليزي. ولا يزال كثيرون غر قادرين على قبول فكرة أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرض متفش فيما بينهم وأنه يحتاج إلى اهتمام عاجل. ولقد اتخذت المنظمات غير الحكومية في ماليزيا زمام المبادرة في إخراج مسألة الإصابة بالإيدز. التي ظلت خفية بسبب ما تتسم به من وصمة عار، إلى العلن. كما أنها تعمل على محاربة الجهل والتخفيف من هذه الوصمة وما يرتبط بها من تمييز اجتماعي. وستواصل حكومة ماليزيا الاضطلاع بدورها في توفير البيئة السياسية المناسبة لمبادرات المنظمات غير الحكومية وتوفير أكبر قدر ممكن من الدعم لها. وتسلم ماليزيا بأن الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يجب أن يكون جهدا مشتركا بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام.

ويشعر وفد بلادي بالقلق حيال الاتجاه المتصاعد في مسألة انتقال المرض من الأمهات إلى الأطفال، والإصابة فيما بين الشباب، والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي – والتي تؤدي إلى تزايد خطر الإصابة بمرض الإيدز – والصلة بين التنقل والهجرة وانتشار الإيدز وبين استخدام المخدرات والإصابة بمرض الإيدز. ونشعر بالقلق أيضا حيال وصمة العار والتمييز الاجتماعي ضد المصابين بالإيدز وإمكانية الوصول إلى العلاج الميسور الثمن بالعقاقير المضادة لارتجاع الفيروس والأثر المحتمل للعقاقير غير الكافية ونفقاتها.

ومن أجل معالجة هذه الشواغل، تشارك ماليزيا بنشاط في عدة جهود مبذولة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري على الصعيد الإقليمي. وقد أخذت ماليزيا زمام المبادرة بالدعوة إلى مؤتمر قمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن الإيدز، سيعقد في برونـاي دار السلام عام ٢٠٠١ مقترنا بمؤتمر القمة السابع للرابطة. ويتمثل الهدف الرئيسي من مؤتمر القمة في حشد التضامن والدعم السياسي من النظراء بين رؤساء حكومات الرابطة لإيلاء أولوية رفيعة للإيدز في جدول العمل الوطني والالتزام بالتضافر بشأن المسائل المشتركة بين البلدان والتي تتجاوز الحدود الوطنية، فضلا عن تحقيق شيء من تبادل الخبرة والتجارب التقنية في سبيل التصدي لمشكلة الإيدز.

ويود وفدي أن يحث المجتمع الدولي على مساندة الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى وقف انتشار الإيدز وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥. ويجب تخصيص الموارد المالية والبشرية لتحقيق ذلك الهدف. ومنظومة الأمم المتحدة، بما لها من رسالة عالمية فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والسلام والأمن، في وضع فريد يتيح لها تقديم المساعدة بشأن مسائل السياسات المتعلقة بالإيدز التي كثيرا ما تتسم بالصعوبة. والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الإيدز ذو أهمية خاصة في سياق حقوق الإنسان، بما أن الحق في الحياة والحق في التمتع بالصحة هما اثنان من أكبر حقوق الإنسان الأساسية.

السيد مموالبفي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): تزداد سرعة انتشار الإيدز عما كان مقدرا منذ نحو

١٥ عاما. وما كان فيما مضى مشكلة شخصية لا يدور الكلام بشأنها إلا همسا بين أوثق الأقارب صلة أصبح الآن موضوعا للمناقشة في المحافل الوطنية والدولية. وما كان يقتصر على بيان مترو يدلي به عمدة قرية على استحياء في قرية منعزلة؛ ينـدب فيه معدل استسلام الشباب للإيدز ويتحسر على الأطفال الرضع والمسنين الذين سيُتركون وحدهم في القرية، أصبح الآن صيحة عالمية.

”بعد أن تمتعنا بالسلام والأمن والنمو الاقتصادي المطرد، نجد مكاسبنا في مجال التقدم الاجتماعي وقد انعكس اتجاهها بسبب هذه الآفة. ويجري تحطيم السكان النشطين اقتصاديا في مجتمعنا، وهم أثمن مواردنا“. (A/55/PV.5، الصفحة ٢١)

فلم تعد هذه صيحة ينفرد بإطلاقها رئيس دولة أفريقية وحيد بل أصبحت نداء دوليا. وما كان يعد منذ عقد من الزمن أزمة صحية خطيرة أصبح أزمة دولية متعددة القطاعات. وفي مناقشة هذا البند من جدول الأعمال اليوم تسليم بالطابع العالمي لوباء الإيدز.

وتشير الإحصاءات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المشترك (الإيدز) ومنظمة الصحة العالمية إلى أن ما مجموعه ٣٤,٣ مليون نسمة في أنحاء العالم مصابون بالإيدز؛ وأن ١٨,٨ مليون نسمة قد ماتوا بسببه على نطاق العالم، منهم ٣,٨ مليون طفل. ويتجاوز مجموع اليتامى الذين فقدوا ذويهم بسبب الإيدز الآن ١٣ مليونا. وأشد القارات تأثرا هي أفريقيا، وفيها ٢٤,٥ مليونا من الأحياء المصابين بهذا الفيروس. والأرقام في آسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وبعض الدول الجزرية في منطقة البحر الكاريبي لا تقل عن ذلك إيلاما. هذه إحصاءات تبعث على القشعريرة في الأبدان وتدعو إلى القيام باستجابات فورية وفعالة ومنسقة.

ومن المحزن أن أفريقيا، وهي مهد الجنس البشري، تواجهه مستقبلا قاتما ما لم تُتخذ إجراءات فعالة لخفض نسبة الإصابة بالمرض والتخفيف من حدة تأثير هذه الآفة. بل مما يزيد الإحباط أن المخروط الجنوبي للقارة قد تأثر أكثر من غيره، حيث يوجد بالغ واحد على الأقل مصاب بالفيروس بين كل خمسة بالغين. وكانت المنطقة الأفريقية الجنوبية قد خرجت لتوها من صراعات ترجع إلى عقود من الزمن وكانت على وشك أن تحظى بانتعاش اقتصادي واجتماعي. ويبدو هذا المثال الآن بعيد التحقيق. فالوباء آخذ في تقويض خطط ومشاريع المنطقة الطموحة، التي تتصدرها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتبلغ نسبة البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في بلدي الآن ما يقرب من ٣٥,٨ في المائة. وانخفض العمر المتوقع بفعله من ٦٧ عاما إلى ٤٧ عاما. ومن المتوقع أن ينخفض عدد الأطفال الذين يبلغون من العمر صفرا إلى ٩ سنوات بما تتراوح نسبته بين ٣٢ و ٤٠ في المائة عن السيناريو المفترض في حالة عدم حدوث إصابة بالإيدز بحلول عام ٢٠١٠.

وقد اقتصر رئيس جمهورية بلدي، فخامة السيد فيستوس موغاي، في البيان الذي أدلى به في مؤتمر قمة الألفية، على آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يعزى ذلك إلى عدم الاهتمام بغيرها من المسائل العالمية، بل إلى الإقرار بسجل بوتسوانا الذي لا تُحسد عليه بوصفها أكثر البلدان تأثرا بالإيدز في العالم بأسره. وقد حازت على هذا السجل المريب في ظل اقتصاد يقارن بمعدلات نمو النمور الآسيوية، ومؤشرات مدهشة للتنمية البشرية، وديمقراطية متعددة الأحزاب تعمل بشكل جيد، وحكم متسم بالقابلية

للمساءلة والشفافية واقتصاد منفتح جيد الإدارة. وقد تآكلت تلك المنجزات على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية بدرجة كبيرة بفعل كارثة الإيدز.

ونفس هذا الإصرار والاندفاع والتصميم، وهي أمور ساعدت بلدي على بناء هويته الوطنية واقتصاده من الصفر بعد الاستقلال، يجري تسخيرها لمكافحة الإيدز. ومن الاستراتيجيات الرئيسية لمكافحة الإيدز إنشاء مجلس وطني متعدد القطاعات برئاسة رئيس جمهورية بوتسوانا نفسه. وهذا يبرهن على الجدية التي تجري بها معالجة هذه المشكلة. وعلى الصعيد التنفيذي، توجد وكالة تنسيق وطنية للإيدز يرأسها أحد كبار المسؤولين لتنفيذ برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويكمن لب الاستراتيجية في المعلومات والتعليم والاتصالات. وقد اقترن هذا ببذل جهود متضافرة لإزالة وصمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتنصب استراتيجيتنا في مواجهة الإيدز على الحد من خطورة الإصابة به ودرجة التعرض له وعلى التخفيف من وطأة تأثيره على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي. ويجري التخفيف من حدة تأثيره أساسا من خلال برامج الرعاية الأهلية والإدارة الطبية للعدوى بالأمراض النفعية، بينما يتم خفض درجة المخاطرة والتعرض للإصابة عن طريق التثقيف المجتمعي.

وقد شرعت الحكومة، في شراكة مع غيرها من الجهات صاحبة المصلحة، في عدد من التدخلات من قبيل الحيلولة دون انتقال العدوى من الأم إلى الطفل عن طريق استخدام العقاقير المضادة لارتداد الفيروس؛ ومراكز الفحص والتوجيه الطوعي في أماكن الاستيطان الرئيسية، وإسداء المشورة للأسر؛ وإدارة الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس؛ والمعلومات والتثقيف والاتصالات الرامية لتغيير السلوك؛ وأبحاث الإيدز؛ والاستجابة المتعددة القطاعات؛ والتعزيز المؤسسي.

وقد تم تحويل قدر كبير من الموارد من المشاريع الإنمائية إلى مكافحة الإيدز. وتمول الحكومة حتى الآن ما نسبته ٨٠ في المائة من جميع أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين به. ولا يمكن الاستمرار في هذا التمويل. ولذلك فإننا سنحتاج إلى موارد من خارج البلد. وتعرب بوتسوانا في هذا الصدد عن امتنانها للحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الخاصة والأفراد والمنظمات غير الحكومية التي أقامت شراكات معنا في مكافحة الإيدز.

ويجد وفدي العزاء في اختيار الإيدز في أفريقيا موضوعا لجلسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ – وهي أول مناسبة تعالج فيها تلك الهيئة قضية إنمائية. ونحن نتطلع إلى عقد الدورة الاستثنائية المقبلة لاستعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع جوانبها. ونحن مقتنعون أن عقدها بعد هذه المهلة القصيرة يأتي تأكيدا لحقيقة أن تأخير العمل، حتى ولو ليوم واحد بالنسبة لملايين البشر، هو خسارة فادحة. ونرجو أن ينبثق عن الدورة الاستثنائية التزام ووحدة قصد يؤديان إلى الإنصات إلى صيحات طلب النجدة – النجدة المطلوبة الآن. فليس باستطاعة البلدان النامية أن تواجه وحدها الكثرة المفرطة للإجراءات اللازمة للتدخل، كالتي تتعلق بالتعليم والتوعية والفحوص والاستشارات والصحة الإنجابية للمراهقين والوقاية من انتقال الأمراض من الأم إلى الطفل، والحصول على العقاقير والأدوية الكابحة للنشاط الفيروسي، وتوفير الرعاية للمصابين. فهذه هي الرسالة التي ستحملها حكومتي إلى الدورة الاستثنائية. وتتعلق آمالنا بتوصيات الدورة وتنفيذها العاجل.

وإن الحقائق متاحة؛ وقد اتضحت الصورة القاتمة ونوقشت في هذه القاعة وفي كوبنهاغن وبيجين والقاهرة ودوربان. وسوف تخذل الدورة الاستثنائية عن الإيدز البشرية إن لم تحقق التعهدات التي قطعها قادتنا في إعلان الألفية.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم بالشكر إلى أوكرانيا وسائر البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار A/55/L.13. وإذ تشارك جمهورية كوريا في روح المشروع وتؤيد نصه، فقد قررت الانضمام إلى مقدميه الآخرين.

إن تسارع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وما يترتب عليه من زيادة في حالات الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب ليؤدي إلى انتشار وباء غير مسبوق ذي أبعاد عالمية. ويتبين من الإحصاءات أن نحو ٣٦ مليون شخص مصابون بالإيدز على المستوى العالمي. وجدير بالذكر أن ٩٥ في المائة من المصابين بالفيروس يقطنون البلدان النامية، وخاصة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى التي بها وحدها ٢٣ مليون مصاب. فينبغي إيلاء الاهتمام إلى الرأي القائل بأن تسارع خطوات العولمة قد يسهم في سرعة انتشار المرض إلى ما يخرج عن نطاق السيطرة.

ولقد خرج الإيدز عن نطاق الصحة وأصبحت له مضاعفات هائلة إنسانية واجتماعية وإنمائية وأمنية. وأصبح الإيدز مرتبطا بالفقر والجهد والتمييز بين الجنسين، وله آثار سيئة على الفقراء من الأطفال والنساء. ومن المؤلم أن الإيدز تحول إلى تهديد للأمن الاجتماعي وإلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وأصبح يقوض أركان التنمية المستدامة في البلدان المنكوبة، وخاصة البلدان الأفريقية.

ونحن في تصدينا لهذه المشاكل نحتاج إلى التغلب على تحديين رئيسيين – أحدهما علمي والآخر مالي. فالعالم في حاجة ماسة إلى لقاح مضاد للفيروس. غير أن من المحبط أن الأغلبية المطلقة من الموارد تحولت إلى البحوث عن الإيدز وعلاجه بدلا من استخدامها في إيجاد لقاح. ومن ناحية أخرى، فوفقا لتقرير لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الفيروس/الإيدز المقدم إلى مجلس الأمن في تموز/يوليه الماضي، فإن مكافحة الوباء في أفريقيا وحدها تتكلف ٣ بلايين من الدولارات، أما تبرعات المانحين فأقل كثيرا من المستويات المطلوبة لتغطية التكلفة.

وإنني لواثق من أن التحديات المتعددة الوجوه لن تحل على نحو سليم إلا بقيام شراكة حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبين القطاع العام والقطاع الخاص. ومن بين الشراكات الأخرى من هذا القبيل، تم الاعتراف بالتحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين الذي شكل في عام ١٩٩٩ بوصفه مثالا ناجحا للتعاون بين القطاعين في البحث عن حل عالمي لمشكلة عالمية. وما إطار العمل للشراكة الدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا إلا مثال آخر على ذلك التعاون، وأثق أنه سيوفر أساسا متينا للسير قدما في المساعي العالمية. ثم إن من المشجع أن عدد الشركات الصيدلانية ذات السمعة العالمية تسير باتجاه تخفيض أسعار عقاقير الإيدز للدول المنكوبة بالوباء.

ومع ذلك، فمن غير الممكن تعزيز الشراكات دون دعم عام قوي. وكثيرا ما أدت وصمة العار المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى التزام الصمت لأسباب مختلفة. ولكن يجب كسر حلقة الصمت المفرغة المضروبة حول المرض إذا أردنا التغلب على واحدة من أسوأ المآسي البشرية في زماننا. ومن الأمور الحيوية أن يتم نشر المعلومات الصحيحة عن الفيروس والإيدز على أوسع نطاق. وأرى في هذا الصدد أن الوقت مناسب تماما لأن يُختار ”كسر

الصمت فيما يتعلق بالإيدز'' موضوعا للسباق السنوي الرابع لمكافحة الفقر الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولقد صار الإيدز الآن على رأس الأولويات في جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة، نظرا للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في صياغة وتنسيق استراتيجية عمل شاملة. وقد وفرت الوثائق الختامية التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية فيما يتعلق بكل من مسألة السكان، والمرأة، والتنمية الاجتماعية، أساسا لاتخاذ كل الأطراف المؤثرة إجراءات محددة لمكافحة الإيدز.

وقد حدد إعلان الألفية، بقرار جريء هدفا يتمثل في وقف انتشار الفيروس/الإيدز وعكسه اتجاهه بحلول عام ٢٠١٥ في سياق التنمية والقضاء على الفقر. وإنني أعرب عن تقديري لاتخاذ الأمم المتحدة موضع الصدارة في القضاء على بلاء وباء الإيدز بأساليب مختلفة من بينها رفع درجة الوعي العام والتصدي للآثار الاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية. وبوجه خاص فإن برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الفيروس/الإيدز قد أدى عملا محمودا في تنسيق ودعم الجهود الرامية إلى التصدي للفيروس/الإيدز في كل المحافل ذات الصلة. وأملي وطيد في أن يواصل البرنامج تعزيز دوره في تنسيق المشاريع الدولية بالتعاون الوثيق مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين.

وأرحب أيضا بتقرير الفريق العامل المخصص المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي أوصى بأن تتخذ الجمعية العامة الخطوات اللازمة للتصدي للمشاكل ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدي. ورغم قلة عدد المصابين نسبيا في الوقت الراهن، فإن اتجاه الأرقام إلى التزايد يثير قلقنا. وفي مواجهة هذا التحدي، اتخذت حكومتي خطوات للتركيز في المقام الأول على تعميق التثقيف وزيادة الوعي بهذا المرض لتشجيع طلب الاستشارة الطبية طوعيا والعمل مع المجتمع المدني والمتطوعين.

وتقدم جمهورية كوريا المساعدة أيضا إلى البلدان النامية من خلال تشاطر تجاربها في معالجة المشاكل المتصلة بهذا المرض، وبشكل أعم، في النهوض برعاية الصحة الإنجابية وستواصل فعل ذلك في المستقبل.

وإننا من خلال إعلان الألفية، عقدنا العزم على بلوغ هدف محدد بإطار زمني. وهو وقف انتشار الإيدز وعكس اتجاهه في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وأنا على ثقة من أن الدورة الاستثنائية المقرر عقدها العام القادم ستوفر لنا برنامجا هاما لتحقيق هدفنا المشترك. ونظرا لضيق الوقت المتبقي قبل انعقاد الدورة، ينبغي الاضطلاع بالعملية التحضيرية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. وستقوم جمهورية كوريا بنصيبها لكفالة نجاح الدورة الاستثنائية.

السيد دونيجي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن بلدان محفل جزر المحيط الهادئ الممثلة هنا في نيويورك: وهي استراليا، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، ونيوزيلندا، وبلدي، بابوا غينيا الجديدة. ومن منطلق الإحساس القوي بأهمية هذه القضية، طلبت وفودنا الكلمة بشأن البند ١٧٩ من جدول الأعمال ''استعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) من جميع جوانبها''.

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتزايد الانتشار في سبيله إلى أن يصبح سريعا القضية الصحية الأكثر خطورة التي سيواجهها المجتمع الدولي في القرن القادم. بيد

أنه أكثر من ذلك بكثير. فحجم أضرار هذا وانتشاره المرض قد جعلا منه قضية إنمائية رئيسية – القضية الأكثر إلحاحا بالفعل بالنسبة إلى البلدان التي تعاني بشدة من آثاره. ويهدد المرض في البلدان التي يكون أكثر انتشارا فيها بتقويض العديد من المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الأربعة الماضية والقضاء عليها. وهذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة تهدد بجعله قضية أمنية خطيرة أيضا.

وقد أدى هذا الوباء أولا وقبل كل شيء، إلى كارثة إنسانية ذات أبعاد مخيفة. إذ يبلغ عدد الأشخاص المصابين بهذا المرض الذين هم على قيد الحياة ٣٦ مليون فرد تقريبا، كما يُعتقد أنه أدى إلى موت ١٩ مليونا آخرين. وفي الوقت ذاته، قد تسارعت معدلات الإصابة في بعض البلدان. ويقدر أن ٠٠٠ ١١ شخص يصابون يوميا بهذا المرض. وفي بداية هذا العام، بلغ عدد مَن يتَّمهم هذا المرض ١٣ مليون طفل يوجد بينهم العديد من المصابين بالمرض.

وما من منطقة تأثرت بهذا المرض أكثر من أفريقيا جنوبي الصحراء. وإذ يسكن هذه المنطقة الآن ثلثا المصابين بهذا المرض، كما يبلغ عدد السكان الذين أودى بحياتهم ١٤ مليونا. بيد أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وآثاره لا تنحصر في مجتمع واحد أو بلد واحد أو منطقة واحدة. فتلك مشكلة عالمية تتطلب مكافحتها جهودا عالمية. والقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن عقد جلسة مفتوحة عن هذا الموضوع في كانون الثاني/يناير من هذا العام كان خطوة هامة في هذا الاتجاه. ووفودنا تؤيد مشروع القرار المعروض في إطار هذا البند الوارد في الوثيقة A/55/L.13 كما ترحب على وجه الخصوص بالقرار المتعلق بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه من العام القادم. وندعو كل الدول الأعضاء والوكالات ذات الصلة إلى بدء الإعداد لها على الفور لكفالة نجاحها.

وقد حدد الإعلان الذي التزم به قادتنا في مؤتمر قمة الألفية المعقود مؤخرا الهدف المتمثل في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ثم عكس اتجاهه في موعد لا يتجاوز ٢٠١٥. ولنجاح دورة العام القادم الاستثنائية أهمية بالغة بالنسبة إلى تحقيق هذا الهدف. وينبغي لها أن تتسم بالتركيز على الخروج بأهداف طموحة ولكنها قابلة للتحقيق، مع استنادها إلى اقتراحات محددة للعمل. وينبغي تحرير الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم القدرات الوطنية لمكافحة هذا المرض في أكثر المناطق تضررا منه. وينبغي تعزيز النظم الصحية للحيلولة دون انتشاره ومعالجة الضحايا، كما يجب السعي إلى سبل تكفل زيادة إمكانية حصول الضحايا في البلدان النامية على الأدوية الفعالة والتي يمكن تحمل تكلفتها.

بيد أن احتواء الأضرار غير كاف. وبالنسبة إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما هو الحال بالنسبة لكل الأمراض الأخرى، تكون الوقاية أفضل من العلاج بما لا يقاس. وهناك أدلة كثيرة تشير إلى أن لتوفر الإرادة السياسية والتدابير الوقائية الممكنة أهمية أساسية لمنع الانتشار غير المحدود لهذا المرض. وينبغي شن حملات تثقيفية عامة. كما ينبغي أن تكون المناقشة العامة مفتوحة ومستنيرة وأن يتاح للجميع الحصول على الواقي الذكري والمحقنات التي تطرح بعد الاستعمال، وتشخيص الأمراض المنقولة جنسيا وعلاجها. ومشاركة الأشخاص الذين يعيشون بمرض الإيدز في مجتمعات متضررة بالمرض، في وضع هذه الاستراتيجيات عنصر حيوي آخر لتحقيق النجاح.

وإن انتشار الإيدز يثير القلق في منطقتنا أيضا ففي حين أن عدد الإصابات ما زال منخفضا نسبيا، فإن معدلات الإصابة تثير لدينا قلقا متزايدا وبخاصة في ميلانيزيا وبعض المناطق في بوليتريا، ومما يعيق توصلنا إلى أرقام دقيقة عدم وجود بحوث يمكن الاعتماد عليها وكذلك انخفاض مستوى

الوعي بهذه القضية في المنطقة. وفضلا عن ذلك، تتأثر منطقتنا بعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية التي تجعلها عرضة لانتشار هذا المرض في المستقبل.

ونحن نحث المجتمع الدولي على أن تشمل جهود مكافحة هذا المرض منطقة المحيط الهادئ. وهناك حاجة على وجه الخصوص إلى جمع بيانات صحية وديمغرافية دقيقة وشاملة في هذه المنطقة للمساعدة على تطوير برامج وقائية من هذا المرض. كما ترى أن من الأساسي أيضا استمرار وجود منصب تمثيلي في المنطقة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة الإيدز.

لقد بلغ وباء الإيدز حد الأزمة. وبدون إجراءات عاجلة وفعالة ستستمر أبعاده في التوسع. وليس لدينا وقت نضيعه. وينبغي أن تتوفر لدى المجتمع الدولي الإرادة والموارد اللازمة لمعالجة هذه المشكلة العويصة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

السيد هوانغ شويغي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز يتحول إلى مشكلة صحية واجتماعية عالمية. إذ يبلغ إجمالي عدد المصابين بالعدوى حاليا ٣٤,٣ مليون شخص. ولا يعاني المرضى وأسرهم فحسب، ولكن البلدان المعنية تتحمل أيضا أعباء اجتماعية ثقيلة وعواقب اقتصادية وخيمة. وقد أحدث الإيدز أزمات في بعض البلدان، وخاصة البلدان الأفريقية. ويتعذر تقدير آثاره على جهود تلك البلدان الرامية إلى القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وإذا لم تتخذ تدابير عاجلة، فإنه لن تزول مكاسب التنمية الاقتصادية والتقدم المحرز عبر فترة طويلة من الزمن فحسب، بل ستكون آفاق إمكانية التنمية فيها أيضا حالكة.

وما من بلد في العالم يكون محظوظا إلى درجة الإفلات من محنة الإيدز، الذي يمثل العدو المشترك للبشرية برمتها. وسيقتضي الحد من انتشاره ومن آثاره الشريرة بذل الجهود المشتركة وتنسيق الإجراءات من جميع الحكومات، والمنظمات الدولية والناس في كل مناكب الحياة.

والبشرية لا تقف عاجزة في مواجهة الإيدز. فقد اتخذت منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن بعض الحكومات الوطنية، بالفعل خطوات كبيرة. ونتيجة لذلك انخفضت معدلات الإصابة بالإيدز في بعض البلدان. ومع ذلك، فإن مما يبعث على القلق أن انتشار المرض على الصعيد العالمي قد شهد زيادة حادة.

ولا تزال الجهود الرامية إلى عكس هذا الاتجاه تواجه العديد من العوائق العملية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة كيفية إزالة المصاعب التي تواجهها البلدان النامية، التي يعيش فيها ٩٠ في المائة من السكان المصابين بالإيدز. وفي ظل هذه الظروف تلزم تماما تعبئة المزيد من القوى الدولية للعمل معا لاحتواء انتشار الوباء.

وتقتضي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجود سياسة شاملة. والاهتمام من قبل كبار القادة الحكوميين ومشاركتهم الشخصية مسألتان في غاية الأهمية. وفيما يتعلق بالاستراتيجيات الممكنة، فإنه بينما ينبغي إجراء البحوث النشطة في مجالات العلاج والوقاية – بما في ذلك الأمصال والعقاقير – ينبغي أيضا تعبئة الجمهور بفعالية على مستويات القواعد الشعبية للأخذ بالتدابير الوقائية. ومن الضروري كذلك حل المشاكل الاجتماعية ذات الصلة.

وإسهام المنظمات الدولية ذات الصلة بإحداث زخم إيجابي يؤدي دورا هاما. ونشيد بمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز لجهودهما الرامية

إلى تعبئة المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الحكومات، للتعهد بالتزامات سياسية، وتوفير الدعم المالي، واتخاذ تدابير لمساعدة البلدان النامية على القيام بأعمال الوقاية والسيطرة، فضلا عن خفض أسعار العقاقير حتى يتسنى للأشخاص المصابين بالإيدز تلقي العلاج.

ومما جاء في وقته تماما أن الجمعية قررت بمقتضى القرار ٢٨٣/٥٤ عقد دورة استثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستتيح هذه الدورة فرصة لجميع البلدان للنظر بالكامل في مختلف مسائل السياسة المتصلة بالإيدز، وتبادل الخبرات، وتلخيص الدروس المستفادة، ورفع مستوى وعي المجتمع، وتعزيز الإرادة السياسية، وتجميع الموارد، بغية البحث معا عن استراتيجية فعالة للتغلب على الإيدز.

ولكي تنجح الدورة الاستثنائية، ينبغي أن تبدأ التحضيرات مبكرا. ونحن نشجع الممثلين من جميع الميادين على تقديم المشورة والمقترحات التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء في صياغة السياسات.

ويشكل الإيدز أيضا تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين. وقد اتخذت الحكومة الصينية وتتخذ تدابير مختلفة للتعامل مع انتشار عدوى الإيدز. وسياستنا إزاء هذه المشكلة هي أن نركز على الوقاية، والدعم والتعليم؛ ومعالجة الأعراض والأسباب الجذرية بطريقة متكاملة؛ وإنشاء نظام وقائي منضبط يقوم على أساس قيادة الحكومة، والتعاون المتعدد القطاعات ومشاركة المجتمع ككل. وللسيطرة على انتشار الإيدز، نشرنا على نطاق واسع المعلومات المتعلقة بكيفية الوقاية منه وعلاجه.

وإننا نولي أهمية للدورة الاستثنائية وعملها التحضيري، ونحن مستعدون للمشاركة بنشاط في ذلك. وسنعمل مع جميع البلدان لضمان النجاح الجوهري للدورة.

السيدة براون (سانت كيتس ونيفيس) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، يشرفني أن أتكلم بشأن البند ١٧٩: ”استعراض مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتب (الإيدز)“. ونحن نرحب بمناقشة هذا البند، لأنها تتيح التركيز بشدة على مسألة تثير قلقا متزايدا، مما يتطلب اهتماما عالميا عاجلا. ونشيد بوفد أوكرانيا على ما أبداه من قيادة في إعداد مشروع القرار المعروض على الجمعية.

لقد أكدت الإحصائيات الأخيرة بشأن الإيدز أن الوباء قد تصاعد إلى أبعاد عالمية. وتكشف أحدث التقديرات العالمية ذات الصلة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومنظمة الصحة العالمية للوباء عن أن حوالي ٣٤,٣ مليون شخص يعيشون وهم يحملون الفيروس، وأنه، ما لم تحدث معجزة، سيموت معظمهم خلال العقد المقبل. ولكن ما هو أكثر إثارة للذعر أن حوالي ٩٥ في المائة من المصابين بفيروس الإيدز يعيشون في العالم النامي، حيث أن الفقر والنظم الصحية غير الكافية والموارد المحدودة للوقاية والعناية تزيد من انتشار الفيروس.

والحقيقة هي أن المرض لا يعرف الحدود الوطنية. وهذا الوباء المدمر يعيث فسادا في الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي، حيث سجلت فعلا عدة بلدان، وفقا للإحصائيات، معدلات انتقال للعدوى من بين أعلى المعدلات في العالم، خارج أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. واتخذت أزمة الإيدز في منطقة البحر الكاريبي أبعادا خطيرة، لأن ٠٠٠ ٣٦٠ من البالغين والأطفال يعيشون وهم مصابون بالفيروس. ومنذ بداية الوباء وحتى نهاية عام ١٩٩٠ يقدر أن ٠٠٠ ١٦٠ شخص في منطقة البحر الكاريبي قد ماتوا من هذا المرض المخيف. والنظر إلى المرض وكأنه وصمة عار وطول فترة حضانته من بين العوامل التي تجعل من الصعب اكتشاف معدل انتشار المرض في أي مجموعة من

السكان. وفي منطقة البحر الكاريبي يضاعف من هذه الصعوبة نظم الرقابة الوبائية غير الكافية، مما يشير إلى أن الإحصائيات الراهنة قد لا تعبر عن خطورة الحالة.

لقد ألقى الوباء بظل مشؤوم على الساحة العالمية. وينبغي الآن التصدي بصورة عاجلة للتحدي الهائل الذي يواجهنا، من خلال نهج مكثفة ومنسقة على الصعيد الدولي. ويحتل وباء الإيدز الآن موقعا بارزا على جدول أعمال عدد متزايد من المنظمات الدولية، ونحن سعداء بالجهد الذي بذلته الأمم المتحدة لبث الوعي وتعبئة الإرادة السياسية والتمويل الدولي، فضلا عن تقديم المشورة التقنية التي تشتد الحاجة إليها. ولقد أصبح المجتمع الدولي بصورة متزايدة أكثر وعيا بضرورة اتباع نهج متعددة القطاعات وحكومية دولية. والحملة التي تقودها منظمة الصحة العالمية أصبح يكملها الآن النهج المتعدد الوكالات الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. وإني أشيد بأمانة البرنامج المشترك والمنظمات المؤيدة لها على دعمها النشط والتزامها ومبادرتها في الكفاح العالمي لمقاومة وباء الإيدز.

وقد طالب الأمين العام في تقريره عن الألفية قادة العالم بأن يعملوا جاهدين تجاه كبح انتشار المرض الفتاك، مع تعيين أهداف وقائية محددة. وحث المجتمع الدولي على العمل صوب تحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥. ويشجعنا الدور القيادي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في المعركة ضد الإيدز بصياغتها لشراكات وثيقة مع الأطراف المؤثرة في مجتمع الأعمال التجارية، بما في ذلك الشركات الصيدلية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية.

وينبغي أن نواصل تعبئة المجتمع الدولي لمواجهة هذا التحدي من أجل عكس اتجاه وباء الإيدز. وترحب الجماعة الكاريبية بمشروع القرار الذي يدعو، في جملة أمور، إلى التنظيم العاجل لدورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وبالنظر إلى خطورة المشكلة التي نواجهها، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان نجاح هذه الدورة. ويحدونا الأمل في أن تحظى هذه الدورة الاستثنائية بمشاركة على أعلى المستويات وبما يلزم من زخم والتزام سياسيين لضمان نجاحها.

وفي محاولاتنا للتحرك إلى الأمام في القرن الحادي والعشرين، تتذكر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية؛ باستمرار تلك التحديات غير المسبوقة التي يمثلها وباء الإيدز، الذي يهدد بتقويض مكاسبنا الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. وإننا نشاطر في الرأي القائل بأن وباء الإيدز هو أحد مكونات مزيج قابل للاشتعال من المعضلات الاجتماعية التي تعصف بالكاريبي في هذه الألفية. وآثار هذا المرض الفتاك متعدد الأوجه، مما يؤثر على الأفراد المصابين وعلى الأسر المتضررة من جانب، وعلى الزخم الإنمائي في بلدنا برمته، من جانب آخر. ولذا، فإننا إذ نحاول معالجة هذا الواقع الذي يشير إلى أن هذا الوباء يمس كل قطاع من قطاعات المجتمع، بما يترتب على ذلك من تشعبات إنسانية، واجتماعية، واقتصادية هائلة، فنحن على اقتناع أيضا بأن علينا أن نستبعد الرأي القائل بأن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة صحية بحتة. وعلاوة على ذلك، فقد أبلغ مجلس الأمن المجتمع العالمي بالبعد الأمني لهذا المرض والأهمية الأساسية لإدراجه في جدول الأعمال الدولي.

وتشعر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بالقلق، أيضا، لأن وباء الإيدز في المنطقة يمكنه، كما ثبت ذلك، للأسف، في أفريقيا، أن يودي بأرواح شريحة كبيرة من أكثر أعضاء القوى العاملة إنتاجا. إذ أن ٧٠ في المائة من الحالات المشخصة هي لأناس تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٤ عاما،

وأن ٥٠ في المائة منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ عاما. وإن هذا العامل الذي يمثل ظاهرة مخيفة إنما يؤكد على الخطر الكامن في الوباء على التنمية المستدامة داخل المنطقة الكاريبية.

وبالإضافة إلى ما يصاحب الإيدز من معاناة بشرية، فإنه يفكك نسيج الأسرة وحياة المجتمعات المحلية. كما أنه يؤدي إلى تفاقم مستويات الفقر العالية بالفعل، ويهدد الاستقرار الاجتماعي. وفي مواجهة كل ذلك، لا يسع الجماعة الكاريبية أن تشعر بالرضا عن الذات. ونحن ملتزمون باستثمار ما يلزم من موارد لضمان وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الوطنية لوقف انتشار هذه الآفة.

وستواصل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والوطنية، مع مواصلة البحث عن إمكانات لا تباع نهج رفيعة المستوى وأشمل، بحيث يمكن أن يكون لها أثر أكبر في عكس معدل تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتتعهد الجماعة الكاريبية بتقديم الدعم الكامل لهذه المبادرة المعروضة على الجمعية، وستشارك بنشاط في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية. وأناشد الدول الأعضاء وكل قطاعات المجتمع الدولي بالانضمام إلى الكفاح ضد هذا الوباء.

وأخيرا، أؤكد مجددا على التحذير الذي وجهه المتحدث باسم الجماعة الكاريبية المعني بالقضايا الصحية، الأونورابل ديتريل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس قائل:

”علينا أن نتحرك الآن لمنع تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجتمعاتنا. وعلينا أن نزيد من مقدار استجابتنا لمكافحة هذا المرض وأن نحسن من نوعيتها، إذا أردنا أن ننقذ الأرواح ونحسن من نوعية حياة أولئك الذين يحملون هذا المرض المرعب بالفعل“.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي بالكامل البيان الذي أدلى به السيد بيتر دونيغي، ممثل بابوا غينيا الجديدة، بالنيابة عن محفل بلدان جزر المحيط الهادئ.

إن فيجي ليست محصنة ضد الغزو العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى الرغم من أنه يعيش في أفريقيا ٧٠ في المائة من ضحايا الإيدز البالغ عددهم ٣٤,٣ مليون شخص، فإن هذا الوباء أكبر من أفريقيا. ولهذا السبب، أعلن مجلس الأمن أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أصبح مسألة أمنية دولية.

وتسجل فيجي حاليا ٥٩ حالة إصابة بالإيدز مبلغ عنها رسميا. وليست هناك وسيلة لمعرفة عدد ضحايا الإيدز في فيجي اليوم على وجه الدقة. وإن إمكاناتنا وخبرتنا ومعرفتنا المحدودة، فضلا عن التباين في نوعية أنظمة الإبلاغ. وافتقارنا إلى البروتوكولات الخاصة بأفضل الممارسات، كل ذلك ليس سوى جزء من المشكلة. وأولئك القلة الذين توفوا عندنا بسبب الإيدز، قد ماتوا في ظروف مؤسفة أو مأساوية، نتيجة لوصمة العار التي تلاحقهم والخرافات المرتبطة بذلك، والتي لا يمكن محوها إلا بالتوعية المستهدفة وعلى نطاق عالمي.

غير أن فيجي لم تركن إلى الراحة استنادا إلى البطء البادي في معدل انتشار الإيدز في بلدنا. بل على خلاف ذلك، أنشأت حكومة فيجي فريق عمل وطني لمكافحة الإيدز، يعمل من خلال الوزارات المختصة، إلى جانب أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، بما في ذلك المجتمع المدني، كما تواصل دون هوادة برنامجا للتعليم والتوعية بغية التصدي لهذه المشكلة.

وتعرب فيجي عن التقدير للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، بالاشتراك مع مكتبي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في فيجي. وتعمل هذه الجهود المشتركة على إنشاء شبكات عمل في مجال الدفاع عن القضية وتوعية الشباب وأنشطته، والتوعية عن طريق الأقران، وتقديم النصح والمشورة، والبحوث والدراسات، واقتراح البرامج الملائمة للتصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتنهج هذه الجهود نهجا متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات بما يبشر بالتوصل إلى نتائج إيجابية. وكانت الجهود المشتركة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة حافزا لإجراء الدراسات الأولية وعقد المؤتمرات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وقد سلط المؤتمر الإقليمي الأول لمنطقة المحيط الهادئ المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا، المعقود في فيجي في شباط/فبراير ١٩٩٩، الأضواء على المشكلة التي يمثلها هذا الوباء في المنطقة. وكان هذا المؤتمر، على وجه الخصوص، منطلقا بالنسبة للمندوبين الشباب لإعداد بيان بالأعمال المحددة التي بوسع الشباب أن ينخرطوا فيها، بما في ذلك التعليم عن طريق الأقران، والحماية القانونية واكتساب المهارات العملية.

وتضطلع ببعض هذه الأعمال منظمات غير حكومية ذات صلة، مثل فريق العمل لمكافحة الإيدز في فيجي، أو جماعات الكنائس المشتركة بين الطوائف، مثل الكنائس التي تعني بالإيدز والأمراض المرتبطة به، والمؤسسة الرعوية للتعليم والرعاية، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى التصدي لهذا الوباء بطريقة متكاملة.

ويقوم المجلس الاستشاري المعني بحقوق الإنسان والإيدز، ومركزه في جامعة جنوب المحيط الهادئ في سوفا، بتنسيق برامج الدراسات الثلاثة الرائدة في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وينبغي الإشادة بالأمم المتحدة على تقديرها للعمل المضطلع به بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في منطقة المحيط الهادئ، وإن كان ضئيلا مقارنة بما يتم في مناطق أخرى. والأمم المتحدة بإعطائها إحدى الجوائز الأربع لكسر الصمت بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، لماري بوب دوبون، إنما تمهد الطريق أمام قيام شراكة قوية مع شعوب منطقة المحيط الهادئ وحكوماتها ومنظماتها غير الحكومية، ولهذا تلتزم منطقة المحيط الهادئ، بما فيها فيجي، بشعار ''الضجة الكبيرة'' لوقف انتشار وغزوة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

ويجد وفد بلدي المناقشة المتعلقة بثقافة السلام في هذه الجمعية هذا الأسبوع حدثا يأتي في حينه ويتسم بأهمية بالغة في نظرنا في وباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومن خلال شهادة ماري، تناصر منطقة المحيط الهادئ غرس السلام والتسامح في عقول شعوبنا وأطفالنا من خلال التعليم ومن خلال الأسرة. والوقاية والتسامح والدعم والرعاية هي قيم مباشرة يمكننا ترسيخها الآن كإضافات إلى تلك الضجة الكبيرة.

إننا، مرة أخرى، نعيش مشكلة صحية وإنمائية وأمنية تبدو وكأنه لا يمكن حلها، مشكلة تصيب الدول النامية ويوجد الدواء والبحث والتمويل لها في أيدي الدول المتقدمة. ويتعين علينا ألا نستسلم لهذا الوضع بمشاعر العجز. فمن الناحية الإيجابية، يمكننا أن نصبح أكثر فعالية من خلال إسهامنا بوسائلنا المحدودة محليا في بناء شراكات قوية وشاملة في بلداننا نستكمل بها الشراكات الدولية. وعندئذ يمكن

لجهودنا الجماعية أن تحدث تغييرا. وفي هذا الصدد، تود فيجي أن تعرب عن تقديرها لإسهام استراليا في العمل بشأن نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في منطقة المحيط الهادئ. وقرارها الأخير بتخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة البلدان الشريكة في منطقة آسيا/المحيط الهادئ في السنوات الستة القادمة هو موضع تقدير عميق.

ولكي ندل على التزام حكومة بلدي المتزايد بهذه القضية النبيلة، فإن فيجي تشارك في تقديم مشروع القرار المعروض الآن على هذه الجمعية. واعتماده بتوافق الآراء يمكن أن يولد الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء من أجل الاستعدادات لعقد الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في عام ٢٠٠١ وأعمال متابعتها ذات الأهمية البالغة. وحكومة بلدي على ثقة بأن الدورة الاستثنائية سوف تزيد من جميع الجهود والموارد لرفع مستويات الالتزامات السياسية والاجتماعية والمادية إلى نطاق لم يسبق له مثيل ويمكنه على نحو فعال، وقف هذا الوباء الذي وصف بأنه أكبر خطر أمني يواجه البشرية في الزمن الحديث.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٢ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة لمراقب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد بوهجانكوكا (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن ألقي البيان باسم رئيس وفد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهو يعرب عن أسفه على عدم استطاعته الحضور للمشاركة في هذه المناقشة الهامة، وذلك بسبب مهمته العاجلة في أوروبا.

أثناء إحدى أشد المناقشات سخونة قبل بضعة أسابيع في هذه القاعة ذاتها، شبَّه أحد وزراء الخارجية الأفارقة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب بالطاعون الذي دمر أوروبا قبل عدة قرون، وسأل سؤالا غير مستحب: إلى متى يتعين علينا الانتظار حتى نجد استراتيجية مشتركة لمكافحة هذا الطاعون القاتل؟ إننا في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر نقدر حقيقة أن السفير ريتشارد هولبروك أخذ خطوة بالغة الشجاعة والتبصر في مجلس الأمن قبل فترة من الزمن عندما أعلن أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب يمثل تهديدا للسلم والأمن العالميين.

وهو كذلك تماما. وقبل شهر واحد قررت حوالي ٥٣ جمعية أفريقية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في واغادوغو، بوركينا فاصو، أن الكيل طفح. والطريقة التي أخفق بها العالم في رؤية خطر الفيروس النازي في أوائل الثلاثينات، والذي أدى إلى المحرقة وفقدان حوالي ٥٠ مليون شخص خلال الحرب العالمية الثانية، هي الطريقة ذاتها التي، للأسف، أضعنا بها السنوات العشرين الأولى بعد أن بدا فيروس نقص المناعة البشرية يكتسح العالم وأفريقيا على وجه الخصوص. وجميع الإحصائيات المأساوية منشورة الآن على نحو جيد، ومن ثم دعوني أقول بضع كلمات حول الكيفية التي تنوي بها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الاستمرار بعد الاجتماع الهام في واغادوغو.

سوف يبدأ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الثلاث والخمسين الوطنية الأفريقية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومعها أكثر من ٢ مليون متطوع، على الفور في تنفيذ مبادرة استراتيجية جديدة تدعى مبادرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الأفريقية للصحة، ومعها جميع وزارات الصحة في القارة وجميع شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين. وتحدد خطة العمل العشرية هذه جميع

المشاكل الصحية الرئيسية في أفريقيا، مع اعتبار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب أكثر المشاكل إلحاحا للتعامل معها.

وحتى يتم تغيير نطاق هذه الآلة القاتلة وسرعتها، فإن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، إدراكا منه بأن الحرب ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب سوف يتم كسبها أو خسارتها على المستوى المحلي، ينوي تركيز جهوده على العمل بشكل أوثق من ذي قبل مع المجتمعات المحلية. وسوف تتركز الأعمال أولا على الدعوة إلى إقناع السلطات الصحية العامة والقيادات السياسية بإعلان فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب حالة طارئة وإعطائها الأولوية اللازمة. وينبغي توجيه اهتمام بارز يستهدف الممارسات الجنسية غير الآمنة، والتمييز ضد الأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ووصمهم بالعار، وكذلك الاختلافات بين الجنسين في قابلية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

ثانيا، يتعين علينا بناء المعرفة وتطبيقها من خلال ضمان أن أعضاء ومتطوعي وموظفي الصليب الأحمر والهلال الأحمر تتوفر لديهم المعرفة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وأنهم يطبقونها على حياتهم. ويتعين علينا تشجيع الشباب على تعليم بعضهم بعض داخل المدارس وخارجها كوسيلة لإحداث تأثير كبير من ناحية التغييرات في الموقف والسلوك فيما يتعلق بالجنس الآمن.

ثالثا، يتعين توزيع الواقي الذكري وتشجيع استخدامه السليم. ويهدف هذا النشاط، الذي تقوم به الآن ١٢ جمعية صليب أحمر/هلال أحمر، إلى زيادة توفره وسهولة الحصول عليه، لا سيما في المناطق الريفية، حيث يعمل متطوعو الصليب الأحمر/الهلال الأحمر كموزعين ومروجين موضع تقدير في حملة توفير الواقي الذكري. وما يلزم إنشاؤه هو آلية جذب يمكنها خلق الطلب على نطاق واسع بالحد الكافي ويمكنها أن تؤدي إلى التغيير السلوكي.

رابعا، يتعين دعم الرعاية المترلية للأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ويجري التركيز على تدريب أفراد الأسرة على الرعاية الأساسية والإسعاف الأولي وأساليب الدعم.

خامسا، يتعين علينا أن نناصر اليتامى لدى السلطات المحلية. وبالتعاون مع شركاء آخرين، سوف نساعد المجتمعات على تعزيز مساعدتها التقليدية لمعالجة مشكلات الملايين من اليتامى.

سادسا، يتعين علينا تشجيع التبرع بالدم بدون مقابل مادي. وتشارك اليوم ٣٣ جمعية صليب أحمر/هلال أحمر أفريقية في هذا البرنامج؛ تدير ثلاثة منها بنوكا للدم. ونظرا لأن ما بين ٥ إلى ١٠ في المائة من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لا تزال يسببها نقل الدم الملوث، سوف تبذل جهود واستثمارات إضافية لمنع هذا.

سابعا، يتعين علينا أن نشجع تنمية وتوفير الاستشارة الطوعية واختبارات فيروس نقص المناعة البشرية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن عن تقديرنا العظيم للحكومات الأفريقية العديدة المعنية، وبخاصة وفد بوركينا فاسو، لدعمها الفعال للتصديق على إعلان واغادوغو، والاعتراف به في منظومة الأمم المتحدة، حيث أنه مسجل الآن في إطار الوثيقة A/55/480. كما أننا نقدر كل التقدير الاعتراف من قبل الحكومات، وذلك بإحاطتها علما بإعلان واغادوغو في مشروع القرار A/55/L.13. ونعتبر

أن هذه خطوة مفيدة في بناء شراكاتنا الاستراتيجية. ونتطلع إلى استمرار تعاوننا مع الخطط الوطنية.

وهنا، أود أن أحيط الجمعية علما بأن كل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المانحة الرئيسية قد أعربت عن التزامها بتدعيم نظيراتها في أفريقيا في هذه الحرب الصعبة والطويلة التي سنشنها جميعا. ونعلم أنه لا يوجد حل سريع في الأفق. إن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تمهد لشن حرب طويلة وصعبة ضد هذا المرض. ونأمل أن نلقى الدعم من الحكومات ومن جميع شركائنا الرئيسيين في الأمم المتحدة.

وختاما، أود أن أعود إلى التاريخ. فلم يهزم فيروس النازية إلا عندما أنشئ ائتلاف في جميع أنحاء العالم لوقفه والقضاء عليه. وإذا كنا نعلم اليوم أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيقضي في الأعوام القادمة على أفراد أكثر ممن قضت عليهم جميع الحروب والكوارث الطبيعية أثناء الـ ٥٠ سنة الماضية، فقد حان الوقت لكي نشكل هذا الائتلاف ونبدأ الهجوم المضاد بكل الأسلحة المالية، والعلمية، والطبية التي نملكها في أيدينا. وكما قالت الدكتورة أستريد هايدبرغ، رئيسة الاتحاد الدولي للصليب الأحمر،

”بعد عشر سنوات من الآن، قد يمكننا أن ننظر إلى الخلف وأن نقول إننا جعلنا أفريقيا مكانا أكثر صحة للعيش فيه“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

سنبدأ النظر الآن في مشروع القرار A/55/L.13. وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جين يونغجيان (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق باعتماد مشروع القرار A/55/L.13، يجري استرعاء انتباه الجمعية العامة إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، الذي قدمه الأمين العام في الجلسة العامة الـ ١٠٠ للدورة الرابعة والخمسين للجمعية، المتضمن في الوثيقة A/C.5/54/65.

وفي تقرير اللجنة الخامسة إلى الدورة الخامسة والخمسين، المتضمن في الوثيقة A/55/529، قررت اللجنة الخامسة أن تبلغ الجمعية العامة بأنه طبقا لأحكام تشغيل واستخدام صندوق الطوارئ، يمكن أن يتطلب تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٨٣، ضمن جملة أمور، رصد مبلغ ٩٠٠ ٦٢٨ ١ دولار، علاوة على الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

وبالتالي، صدرت أحكام لما يلي: أولا، عقد الدورة الاستثنائية على أساس جلستين متزامنتين كل يوم، بالإضافة إلى جلسات مسائية حسبما يقتضي الأمر؛ وثانيا، تدعيم أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيويورك وجنيف لمساندة عملية الدورة الاستثنائية، والتنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والجهات التي ترعى برنامج الأمم المتحدة المشترك، والتحضير الموضوعي للدورة الاستثنائية، بما فيه كفالة المدخلات على صعيد البلدان والصعيد الإقليمي، وتحضير وثيقة خلفية للدورة الاستثنائية تتضمن تقييما عاما للتقدم المحرز حتى الآن في الجهود العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحليل الفجوات والقيود الرئيسية، واستعراض التحديات المتبقية، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى صياغة التوصيات للمستقبل؛ وثالثا، البرامج الإعلامية العامة وتغطية الدورة الاستثنائية؛ ورابعا، متطلبات خدمات الدعم المركزي وخدمات البروتوكول.

ولهذا، لن يؤدي اعتماد مشروع القرار A/55/L.13 إلى ظهور احتياجات إضافية تزيد عن مبلغ الـ ٩٠٠ ٦٢٨ ١ دولار المتضمنة في بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، المقدم في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

ومع ذلك، فبمقتضى الفقرة ٨ من المنطوق، تقرر الجمعية أيضا أن تعقد، في إطار الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، مشاورات غير رسمية مفتوحة للجلسة العامة، برئاسة رئيس الجمعية العامة، وأن تقوم، حسب الاقتضاء، بالأعمال التحضيرية اللازمة للدورة الاستثنائية، ومن ذلك إعداد مشروع إعلان التزام وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة لينظر فيها في الدورة الاستثنائية، ومواصلة معالجة الأساليب والمسائل التنظيمية الأخرى للدورة الاستثنائية، بغية تقديم مقترحات لتبت فيها الجمعية بصفة نهائية، وتنظيم أنشطة أخرى ذات صلة بغية المساهمة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.

وفضلا عن ذلك، فبمقتضى الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار، يقدم رئيس الجمعية العامة أيضا توصيات تنظر فيها الدول الأعضاء أثناء العملية التحضيرية لكي تتخذ الجمعية مقررا نهائيا فيها في أقرب وقت ممكن، بحيث لا يتجاوز ٢ آذار/مارس ٢٠٠١، حول شكل مشاركة الجهات المجتمعية الفاعلة، وبخاصة رابطات الأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال التجارية، بما في ذلك شركات المستحضرات الصيدلانية في الدورة الاستثنائية، وقدر الإمكان، في العملية التحضيرية.

وعند اتخاذ مقرر نهائي بشأن العملية التحضيرية والدورة الاستثنائية نفسها – تركيبها، والاشتراك فيها، وتغطيتها – يعود الأمين العام إلى هذه القضية إذا تطلبت المزيد من الموارد.

وفي هذه الأثناء، فإن الأمين العام ، إذ يأخذ في اعتباره بالفقرة ١٥ من منطوق مشروع القرار، يسعى إلى بذل قصارى جهده ليكفل تعبئة الموارد لصندوق استئماني ينشأ لضمان المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الدول، بما فيها أقل البلدان نموا، في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ عرضه، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: إثيوبيا، ، أوزبكستان، أوغندا، آيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، بنن، بوتسوانا، جامايكا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت لوسيا، السودان، سيراليون، غيانا، غينيا، فنلندا، كينيا، ليبريا، ليختنشتاين، مالي، موزامبيق، ناميبيا، ، هايتي.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.13. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار *A/55/L.13* (القرار ٥٥/١٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نختتم المرحلة الحالية من نظرنا في البند ١٧٩ من جدول الأعمال.

البند ٦١ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/55/L.19)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/55/L.19 المعنون ”تعديل المادة ١ من النظام الداخلي للجمعية العامة“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/55/L.19؟

اعتمد مشروع القرار *A/55/L.19* (القرار ٥٥/١٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦١ من جدول الأعمال.

البند ٢١ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

تقرير الأمين العام (A/55/184)

مشروع القرار (A/55/L.21)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كندا ليعرض مشروع القرار A/55/L.21.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أيما سعادة ويشرفني أن أعرض مشروع القرار A/55/L.21 المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية'' بوصف كندا الرئيس الحالي للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية.

ويسعدني بصفة خاصة أن أعلن انضمام البلدان التالية إلى كندا في تقديم مشروع القرار وهي: إكوادور، وانتيغوا وبربودا والبرازيل وبنما وبيرو وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(تكلم بالانكليزية)

ويتضمن مشروع القرار A/55/L.21 عديدا من العناصر الجديدة الهامة.

فهو يرحب بمؤتمر القمة المقبل للدول الأمريكية الذي سيعقد في مدينة كويبك بكندا في نيسان/أبريل سنة ٢٠٠١، حيث سنرحب بالقادة من جميع أنحاء نصف الكرة الغربي.

وهو يرحب بإعلان منظمة الدول الأمريكية عام ٢٠٠١ عاما للطفل والمراهق في البلدان الأمريكية، كما يرحب بالجهود ذات الصلة في البلدان الأمريكية لمعالجة القضايا الناشئة المتعلقة بالطفل.

وأخيرا، يحيط مشروع القرار علما مع الارتياح بتبادل المعلومات بين منظمة الدول الأمريكية وبعثات الأمم المتحدة في نصف الكرة الغربي، ويعترف بالجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية في النهوض بالديمقراطية في البلدان الأمريكية.

وإنه لمن المناسب أن تقدم كندا مشروع القرار هذا في هذه السنة، خاصة وأنها تصادف الاحتفال بالذكرى العاشرة لعضويتنا في منظمة الدول الأمريكية. ومنذ انضمامنا للمنظمة، زادت كندا من مشاركتها للشركاء الإقليميين في جميع المجالات ابتداء من التجارة الحرة إلى الرقابة على المخدرات وحتى الأمن البشري.

ومنظمة الدول الأمريكية بوصفها وكالة إقليمية للأمم المتحدة، فإنها تشاركها في أهدافها الأساسية المتعلقة بتعزيز السلم والأمن وضمان الاحترام لحقوق الإنسان. ولذا فمن الضروري أن تعمل المنظمتان على نحو وثيق معا على تنمية الأنشطة الرامية إلى التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه مواطني نصف الكرة الغربي وتعزيز تلك الأنشطة.

وقد تطور هذا التعاون على نحو لافت للنظر بما في ذلك التعاون بشأن أنشطة من قبيل مراقبة الانتخابات، وإدارة حالات الكوارث، وحماية اللاجئين، وحقوق الإنسان.

وسيعتمد الزعماء في مؤتمر القمة للدول الأمريكية مبادرات من شأنها أن تضاعف من العمل المضموني الذي

تضطلع به منظمة الدول الأمريكية بالفعل في هذه المجالات. ولذلك لابد لنا من تكثيف الجهود لتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

وبينما تعتبر مثل هذه القرارات – في جوهرها – شكلية إلى حد ما، فإننا على ثقة من أن استمرار التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في منظمتينا سيؤثر تأثيرا مفيدا حقيقيا على نوعية حياة شعوبهما.

وختاما، أود أن أعرب عن أملنا في أن تعتمد الجمعية مشروع القرار دون تصويت.

السيد دوتريبه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي وهي: إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا كما تؤيده أيضا البلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك النرويج البلد العضو في رابطة التجارة الأوروبية الحرة.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام خاص مضمون أحدث تقرير للأمين العام بخصوص هذا الموضوع. ومن الطبيعي أن يرحب الاتحاد الأوروبي بقدرة المنظمتين على الحفاظ على علاقاتهما الوثيقة وعلى تنميتها. ومن المرجح أن يؤدي تحسين تنسيق العمليات المضطلع بها إلى تعزيز التأثير الحقيقي المشترك للجهود المبذولة في المنطقة لتعزيز السلم المستدام والتنمية المستدامة. ومن بين أهم الإجراءات المشتركة التي اتخذت، يود الاتحاد الأوروبي أن يبرز استمرار المشاورات العادية بين منظمة الدول الأمريكية وبين بعثة الأمم المتحدة للدعم المدني في هايتي في أعقاب انتهاء ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد في هذا الصدد على تأييده التام لجهود منظمة الدول الأمريكية في محاولتها التوصل إلى حل للأزمة السياسية الخطيرة التي تواجهها هايتي.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للدور الحاسم الذي قامت به منظمة الدول الأمريكية في اتقاء الصراعات وتسويتها. ولا شك أنه يمكن استخلاص دروس مفيدة من هذه التجربة لمناطق العالم الأخرى. ونود أن نؤكد على الأخص على الدور الهام الذي قامت به منظمة الدول الأمريكية، والذي ينبغي أن تواصل القيام به فيما يتعلق بانتخابات بيرو. ويشيد الاتحاد الأوروبي أيضا بدور الوساطة الذي قامت به منظمة الدول الأمريكية في تسوية النزاع بين هندوراس ونيكاراغوا.

ويعرب الاتحاد الأوروبي أيضا عن تقديره للدور الذين قامت به منظمة الدول الأمريكية في تطوير عدد من المشاريع الإقليمية والأقاليمية.

والواضح أن الاتحاد الأوروبي يعتزم مواصلة جهوده التعاونية كلما أتيحت الفرصة مع كل من منظمة الدول الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومن هنا كانت المساهمة المالية التي قدمها الاتحاد عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في برنامج منظمة الدول الأمريكية للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. ويشجع الاتحاد الأوروبي أيضا مباشرة أو من خلال دوله الأعضاء التعاون المنتج المستدام مع وحدة مكافحة المخدرات في منظمة الدول الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، يقيم الاتحاد الأوروبي تعاونا إيجابيا مع منظمة الدول الأمريكية في مجال رصد الانتخابات. وثمة مثال

آخر للتنسيق نجده في غواتيمالا حيث قامت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا بالتنسيق عن كثب مع منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومع آخرين، برصد الانتخابات العامة التي أجريت في غواتيمالا عام ١٩٩٩.

ووفقا لسياستنا الخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، يعرب الاتحاد الأوروبي عن رغبته في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وسيواصل الاتحاد الأوروبي متابعة هذا الأمر عن كثب.

السيد أكاساكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ما برحت اليابان تؤكد أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن ثم، فإننا نرحب ترحيبا حارا بالجهود الرامية إلى تعزيز صلات التعاون بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، كما يرد في تقرير الأمين العام وينعكس في مشروع القرار الذي عرضه الممثل الدائم لكندا. ويسر وفد بلادي أن يكون من مقدمي مشروع القرار. وغواتيمالا وهايتي من أبرز حالات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

اسمحوا لي أولا أن أتكلم عن التعاون بين المنظمتين في غواتيمالا. وبفضل المعلومات التي وفرتها منظمة الدول الأمريكية – وهو ليس بالفضل الضئيل – تمكنت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا من الإسهام في عملية السلم بالإشراف على نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وتحت إشرافها، أجري الاستفتاء على الإصلاحات الدستورية في أيار/مايو الماضي، وأجريت الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأرسلت اليابان، إدراكا منها لأهمية عملية تحقيق الديمقراطية، ستة مراقبين للمساعدة في رصد الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر وقدمت إسهاما ماليا لأنشطة رصد الانتخابات التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وتؤيد اليابان العمل الحالي والمستقبل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا في مراقبة عملية السلم وتنفيذ الإصلاحات الضريبية والإصلاحات القضائية والاجتماعية. ومن ثم تؤيد اليابان تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ كما يوصي الأمين العام في تقريره.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الحالة في هايتي. فاليابان تقدر أنشطة البعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، وذلك لتعزيز الديمقراطية في ذلك البلد. وبغية تعزيز الديمقراطية والاستقرار في هايتي قدمت اليابان إسهاما ماليا وأرسلت مراقبين لرصد الانتخابات الرئاسية، والانتخابات العامة والمحلية التي أجريت في عام ١٩٩٥. وأسهمت أيضا بمبلغ ٣ ملايين دولار في صندوق الأمم المتحدة لإنشاء قوة شرطة وطنية في هايتي. ومع ذلك فإن اليابان تشعر بخيبة أمل إزاء الحالة، غداة الانتخابات العامة والمحلية التي أجريت في أيار/مايو وتموز/يوليه من هذا العام، وتحث حكومة هايتي على بذل كل جهد ممكن للتقدم في عملية إشاعة الديمقراطية في البلاد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى بعض الأمثلة الحديثة التي تعاونت فيها اليابان مع منظمة الدول الأمريكية، بوصفها مراقبا دائما في المنظمة منذ عام ١٩٧٣.

أشير أولا إلى عملية إشاعة الديمقراطية في بيرو التي تعتقد اليابان أنه كان لها تأثير هام في الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ليس لذلك البلد فحسب، ولكن لمنطقة الأندين بأكملها. ووفقا لذلك، أسهمت اليابان بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار في دعم أنشطة الرصد التي قامت بها منظمة الدول الأمريكية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية

التي أجريت في بيرو في هذا العام، كما أرسلت مراقبين انتخابيين للمشاركة في تلك الأنشطة.

والحالة الثانية للتعاون تتصل بلجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استخدام المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. واعترافا بأهمية أنشطة هذه اللجنة في القضاء على إمدادات المخدرات والطلب عليها، أسهمت اليابان حتى الآن بمبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٨٨٠ ١ دولار في المشروعات المختلفة للجنة.

وثالثا، إزالة الألغام التي زرعت خلال الحروب المدنية في أجزاء مختلفة من أمريكا الوسطى من بين شواغل اليابان. فإزالة الألغام أمر هام لعودة الفلاحين وإعادة توطينهم في الأرياف وهما شرطان أساسيان في عملية الانتعاش الاقتصادي. ومنذ عام ١٩٩٢، قدمت اليابان إلى منظمة الدول الأمريكية مبلغا يصل إلى ٠٠٠ ٣٤٠ دولار لتحقيق هذا الهدف.

وفي الختام، نشيد مرة أخرى بمنظمة الدول الأمريكية على جهودها في تعزيز السلم والأمن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في جميع أرجاء المنطقة. وأؤكد دعم اليابان الكامل لأنشطة منظمة الدول الأمريكية من أجل مواصلة التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونحث المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود.

السيد سواريس (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): تشرفت وسعدت بتولي منصب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية عشر سنوات، ولذلك يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم بصفتي عضوا في وفد البرازيل بشأن بند مألوف جدا لدينا وهو التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

لقد عرض هذا البند لأول مرة في عام ١٩٨٢ للنظر فيه سنويا. ومؤخرا ينظر فيه مرة كل سنتين. ويشجعنا أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ينمو باطراد.

إن منظمة الدول الأمريكية أقدم منظمة إقليمية نشطة. فلقد نمت من بذور زرعها المؤتمر الدولي الأول للبلدان الأمريكية في عام ١٨٩٠ واتخذت شكلها الحالي في عام ١٩٤٨. ويسلم ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن بالإسهام الذي يمكن أن تقوم به الترتيبات الإقليمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وهناك تكامل بين المجالات المختلفة لعمل المنظمتين؛ فعلى سبيل المثال بين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية في عمل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استخدام المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وفي تبادل المعلومات في إطار تنفيذ البعثة المدنية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

وتواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إسهامها الهام في التنمية، ولا سيما في مجالات التكامل الإقليمي والإحصاء ووضع المرأة. ويسهم العمل المتضافر الذي تقوم به الدول الأعضاء والهيئات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية من قبيل لجنة البلدان الأمريكية للمرأة، التي وجدت منذ بداية القرن العشرين، ومعهد البلدان الأمريكية للطفل، بدوره في تعزيز وضع المرأة، وتخفيف حدة المشاكل التي يواجهها الأطفال والشباب، والقضاء على الفقر المدقع، ورفع مستويات السكان التعليمية، وتيسير سبل الحصول على التكنولوجيات الجديدة على نطاق واسع.

وكثيرا ما يكمل العمل الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة – على سبيل المثال من خلال اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية المعنية بالشفافية إزاء حيازات الأسلحة التقليدية، التي اعتمدت في العام الماضي، والتي تفرض على البلدان الأعضاء أن تحيل إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بيانات سنوية عن المشتريات والمبيعات من الأسلحة التقليدية.

وتضطلع الدول الأمريكية أيضا بأنشطة رائدة ما زالت قيد النظر في المنظمة العالمية. وينطبق هذا على

الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، والقواعد النموذجية لمراقبة التحركات الدولية للأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها، الصادرة عن لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، اللتين ستشكلان عنصرا هاما للمناقشة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في نيويورك عام ٢٠٠١.

وفي السياق نفسه، ينبغي ذكر الجهود التي تقوم بها منظمة الدول الأمريكية لإعداد إطار مؤسسي لشن حرب شاملة على الإرهاب في نصف الكرة الغربي. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى إعلان وخطة عمل ليما لعام ١٩٩٦ والتزام مار دل بلاتا لعام ١٩٩٨، اللذين يوفران قدرا قيّما من الإلهام والتشجيع للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل إعداد اتفاقية لقمع الإرهاب بمختلف أشكاله.

ومن مجالات العمل الأخرى التي تصور الدور الرائد الذي تنهض به منظمة الدول الأمريكية العمل الذي يتم الاضطلاع به دفاعا عن الديمقراطية. فهذا التحدي المنصوص عليه في ميثاق المنظمة لعام ١٩٤٨، تحوّل إلى ممارسة لدى إصلاح الميثاق واتخاذ القرار ١٠٨٠ في عام ١٩٩١، الذي يعرف بالتزام سنتياغو. وقد قررت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في ذلك القرار، في جملة أمور أخرى، ما يلي:

> ”إخطار الأمين العام [لمنظمة الدول الأمريكية] بأن يدعو فورا لعقد جلسة للمجلس الدائم في حالة وقوع أي أحداث تسبب وقف عملية المؤسسات السياسية الديمقراطية على نحو فجائي أو غير نظامي“.

وأنشئت قبل سنوات قليلة في أمانة منظمة الدول الأمريكية وحدة لتعزيز الديمقراطية.

ومن المناسب أيضا تسليط الضوء على أهمية التعاون بين منظمة الدول الأمريكية وبين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية.

ومن دواعي سرورنا أن نحيط علما بتقرير الأمين العام عن التعاون بين هاتين المنظمتين. كذلك، فإن اشتراكهما في عدد كبير من الشواغل التي يتسم الكثير منها بأهمية خاصة، كتعزيز الديمقراطية والدفاع عنها، يشير إلى ضرورة قيام أمانتي المنظمتين بتعزيز الحوار القائم بينهما بالفعل عن طريق عقد اجتماعات دورية. ولذلك فنحن نوصي بأن يجتمع أعضاء أمانتي المنظمتين في العام القادم لمواصلة النظر في برامج التعاون وغيرها من الأمور التي يتعيّن البت فيها على نحو مشترك.

ونعرب عن تأييدنا لمشروع القرار A/55/L.21. ونأمل في أن يُعتمد، شأنه شأن القرارات الماضية، بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

ننتقل الآن إلى البت في مشروع القرار A/55/L.21.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.21؟

اعتُمد مشروع القرار A/55/L.21 (القرار ٥٥/١٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.